

١٩٩٣



دسترسی

ذكرى العشرون

الحلقة الدوائية

المقابله الماليه الحكومي

١٩٩٣



المجلة الدولية للرقابة المالية المكورة

١٩٩٣ سویر اکتوبر

حقوق الطبع: 1993، مؤسسة العلامة الدرية للرئادة المالية الكريمية،

مذكرة التمهيد

- ١- تشارلز - أ - بوشر المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية .
- الدالي الجازى الرئيس الاول لادارة المحاسبات ، تونس
- لـ دينيس ديزروتالس المراقب العام للكندا
- فرانز فيدلار رئيس محكمة الرقابة بالنمسا

جوزي رامون مديرنا المراقب العام لفينيزويلا
رئيس مؤسسة الجملة الحكومية للرقابة المالية الحكومية
بيتر ف. فاليرس (الولايات المتحدة الامريكية)

رئيس التحرير
دونالد أر دراج (الولايات المتحدة الأمريكية)
رئيسة التحرير المساعدة

ليندا آل ويكس (الولايات المتحدة الأمريكية)
المررون السادسون

هوبرت فابر (الانتوسي - النمسا)
مارك هيل (كندا)

اکسل ناوراث (جمہوریہ المانیا الفیدرالیہ)
هیتاشی اونکادا (الاسوسائی - الیابان)

لوزين سيكالو (السباسي - التونغا)

عبد المراقب السماوي (تونس)

ديان رايك (الولايات المتحدة الأمريكية)

سورانا جیموں دوناشارات (فینیزیوپلا)

اعضا مجلس التنفيذى للانشرساي

تشارلز أبوثر، المراقب العام للولايات المتحدة

فوري عباس رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات

جون سي تايلور ، المراقب العام لاستراليا

فرانز فيدلر ، رئيس محكمة العقوبة بجمهوري
ألمانيا الشرقية

سول إيلا ماسي المنسق العام للكامرون

د - دينيس ديتروتالس ، المراقب العام للكندا

هایز عونتر رافلارغ ، رئیس محکمة الرقانة

م ، يوسف رئيس المجلس الأعلى للرقابة بأندو

حافظ كاستلرو أبا لا ميراف العاـم المكسيـك

أوفاميو دومينغو ، رئيس لجنة الرقابة بجمبورو

يون هوريما ييمتو ، رئيس وحدة المراقبة بروماد

تشير المجلة الدولية للراغب المالية الحكومية على أساس ربعة سبع سبع سوار
كاسون الثاني ، أتيريل (سسان) ، سولو (سمور) ، أكتوبر (سرين الأول) ، في
طبعات باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية واللاتينية والإسبانية باسم المنظمة الدولية
للأغذية والزراعة والبيئة والموارد الطبيعية إيسوساي وتكرس المجلة التي تنشر
المحلية الرسمية المنشورة بسان إيسوساي ، لحسن الإجراءات والاساليت الفعالة للراغب
المالية الحكومية وتحذر الآراء والأفكار التي تضر بها عن آراء وأفكار رؤساء الحرائر أو
الأفراد الذين يساهمون فيها ولا يعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو ساساتها
ويرجح رؤساء الحرير بالمقالات والتعارير الخاصة والآراء التي تقدم إلى المجلة ويعنى
إرسالها إلى مكان الحرير الموجود بمكتب المحاسبة العامة الأمريكية
U.S. General Accounting Office , Room 7806 , 441 G Street ,
الهاتف 202 - 4707 N.W. Washington , D.C.
الهاتف 202 - 402 (275 - 202) 20548, U.S.A

وطيرا لاستخدام المحطة كاداه بعلمه فإن المعالات التي يحمل مقولها أكثر من عمرها هي تلك التي تعالج حوادث عملته للرفاهية المالية على المطاعم العام . ويسهل هذه الحوادث دراسة الحالات التطبّعية أو الافتقار البخل عليه سماحة حتى حدده من مجال الرفاهية المالية أو بتفاصيل عن برامج الدبرت الخاصة بالرقمية المالية هذا ولن تكون المعالات التي تساول أساساً حوادث بطريقة ملائمة للتسهيل في هذه المحطة وبورع المحطة على رؤسأء حسم الأجهزة العليا للرفاهية المالية ، في حسم أنحاء العالم التي سيبارك في أعمال سلطنة إوساوي . أمّا العنصر الذي يكتسبهم الأسرار في المحطة مقابل حسمه دولارات أمركيّة في السّنة ويسعي إلى إرسال الصكوك والمراسلات الحصول على أيّ من الأعداد بالبريد إلى مكتب إدارة المحطة بالعنوان التالي P.O. Box 50009 , Washington D.C. 20004 ،

U.S.A. وبخري فهرسه معالات المحطة في فهرس المحاسبين الذي يسرّه المعهد الأمريكي للمحاسبين العاملين القانونيين ، كما يدرج في محظيات الإدارات ويسرى مقطفان من بعض المعالات المسارحة في السريرات المالية Anbar Management Service

UMI. Ann Arbor , Michigan USA , Wembley , England



فلتهرم الإنتوسي مزيداً من التقدم

بقلم فاينز غورتر فالبراغ ، رئيس محكمة المحاسبات الفيدرالية بالالمانيا (1985-1993)

الخارجية وحد الأهداف المتنوعة للرقابة الحكومية وبين الإختلاف بين مفهومي الرقابة الخارجية والرقابة الداخلية ، وهي أول وثيقة دولية بوأرت رقابة الاقتصاد والكتافة والفعالية المكانة المواربة لرقابة الإنتظامية والمطابقة التقليدية . ومن المبادئ الأخرى التي تضمنها " اعلان ليماء " استقلالية الاجهزة العليا للرقابة . ويعني هذا المفهوم الاستقلالية عن الاجهزة الخاصة للرقابة او عن أي تدخل خارجي . ولهذه الاسباب يعرف " اعلان ليماء " بـ "الميثاق الأكبر" للرقابة الحكومية .

وسعيا إلى تحقيق الهدف المتمثل في إرساء مناهج ومقاربات موحدة للرقابة الحكومية ، تولت مجموعات العمل والمجلس التنفيذي ، وضع قواعد ومعايير رقابية تمت مناقشتها خلال مؤتمرات الإنتوسي . وقد تمت الموافقة على معايير الرقابة الخارجية خلال مؤتمر الإنتوسي المنعقد ببرلين سنة 1989 ، والمصادفة عليها نهائياً خلال مؤتمر واشنطن سنة 1992 .

وفضلاً عن عمل لجان المعايير ، بدأت منظمة الإنتوسي على تشجيع تبادل التجارب بين اعضائها حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للمجموعة الرقابية الدولية . وقد تم التركيز بالخصوص على التحديات التي تواجهها الإدارات العامة والاجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم ، مثل انعكاس التغيرات السياسية وتقدم العلوم والتكنولوجيا ، وتطور تقنية المعلومات . وقد ساهمت هذه الجهود فعلياً في مساعدة الاجهزة العليا للرقابة على تقويم مواقفها الخاصة ، وخدمة مصالح كل البلدان المشاركة .

واكتسبت هذه الجهود كذلك أهمية إضافية نظراً إلى ارتباط مصالح البلدان الأعضاء ، واعتباراً للاهتمام المتزايد بموضوع مسألة المؤسسات الدولية ، إذ من الواجب اخضاع هذه المؤسسات لرقابة خارجية معقّدة وفعالة . يمكن أن توفر إنجازات الإنتوسي قاعدة أساسية لها .

ومع ذلك ، ستظل أهم شواغل منظمة الإنتوسي والمنظمات الإقليمية التابعة لها ، دعم التبادل المستمر للأراء خدمة للمصلحة المشتركة وسعياً إلى تطوير أنظمة الرقابة الحكومية في جميع البلدان الأعضاء في الإنتوسي .

وأنقني في الختام أن تنجح الإنتوسي في كسب هذه التحديات ، وإلى الأمام .

وأود في النهاية أن أؤدّع جميع أعضاء منظمتنا الدولية ، وموظفي الاجهزة العليا للرقابة الأكفاء ، وزملائي وأصدقائي في جميع أرجاء العالم . ■

بلغت في شهر أكتوبر من سنة 1993 سن التقاعد القانونية ، التي تنتهي بمحبها فترة عمله في منصب رئيس لمحكمة المحاسبات الفيدرالية . وتنتهي بذلك أيضاً عضويتي في المجلس التنفيذي للإنتوسي الذي كان لي شرف رئاسته منذ اختتام مؤتمر الإنتوسي المنعقد ببرلين سنة 1989 حتى افتتاح المؤتمر الرابع عشر المنعقد بواشنطن في أكتوبر 1992 . اني اشعر بالامتنان والعرفان بالجميل حينما أستعرض التجارب التي حصلت لنا خلال المناقشات ومن خلال الاتصالات الشخصية وعلاقات الصداقة التي ربطت بين رؤساء أجهزة الرقابة من مؤتمر الإنتوسي جميع أرجاء العالم .



لقد شهد العالم منذ انعقاد مؤتمر برلين تحولات جذرية ، وتميزت السنوات الأخيرة باعادة هيكلة عميقة للأنظمة السياسية في أوروبا الشرقية والوسطى وفي عدة مناطق أخرى من العالم . ونشأت العديد من أجهزة الرقابة الجديدة غداة هذه الاحداث . كما كان للمجلس التنفيذي للإنتوسي دور فعال في المساعدة على انشاء هذه الأجهزة الجديدة وأدماجها داخل مجموعة اعضاء الإنتوسي .

وقد كان للعمل التعاوني الذي تلتزم به الإنتوسي أثر على المستوى الأقليمي ، تجسد من خلال انشاء المنظمة الأوروبية لاجهزه الرقابة والمحاسبة ، سادس مجموعة عمل إقليمية تابعة للإنتوسي . وتجسد منطقة الأوروسي التي تكونت خلال مؤتمر برلين ، واعلن انشاؤها رسمياً خلال السنة المولية بمدريد ، شعار الإنتوسي ، «تجربة متبادلة لفائدة الجميع » وذلك من خلال الزيادة المطردة في عدد اعضائها وتنوع اتجاهاتهم .

لقد ادركت خلال السنوات المنقضية تنوع انظمة الرقابة الحكومية في العالم . فليس هناك في الواقع بلدان في منظمة الإنتوسي يطبقان نفس الترتيب او المنهج او الممارسات الرقابية . وبالرغم من هذا التباين ، او ربما بسببه ، واصلت الإنتوسي الانضباط بدور متزايد الاهمية ومن بين المهام الأساسية التي كانت الإنتوسي تقوم بها تحليل الانظمة والمناهج الفردية للرقابة ومقارنتها ، وتحديد الجوانب المشتركة بين القوانين والاهداف الرقابية .

ولازال « اعلان ليماء » الصادر سنة 1977 يكتسي أهمية خاصة يجدر التذكير بها دوماً . فقد أقر هذا الإعلان قواعد موحدة للرقابة

النمسا

انعقاد اللقاء النمساوي الكرواتي

في إطار التعاون القائم بين الجهاز الاعلى للرقابة في النمسا والجهاز الاعلى للرقابة في كرواتيا ، احتضنت مدينة أوباتيغا الكرواتية لقاء علميا من 24 الى 23 مايو 1993.

ويتمثل الهدف العام للقاء في اطلاع موظفي الجهاز الاعلى للرقابة ب克رواتيا الذي انشأ حديثا والذين يمتلكون خلفية مهنية ممتازة وخبرة هامة في مجال الرقابة التجارية ، على الجوانب المختلفة لرقابة الاداء في القطاع العام ، ومناهجها المتنوعة.

وافتتح اللقاء بحفل صغير تولى خلله الدكتور فرانز فيدلار بصفته الامين العام لمنظمة الانتوساي تقديم اوراق انضمام الجهاز الاعلى للرقابة في كرواتيا الى عضوية الانتوساي الى رئيس الجهاز السيد بوغوميل كوتا . وقد صادق المجلس التنفيذي رسميا على انضمام كرواتيا الى الانتوساي خلال اجتماعه المنعقد بفيينا خلال شهر مايو 1993 .

وتناول اللقاء جملة متنوعة من المحاور الهمة شملت عروضا القاما المشاركون من الجهاز النمساوي حول رقابة ادارة البريد ، والطرقات العامة الفيدرالية ، والمدارس ، والتظاهرات الثقافية الهمة ومؤسسات القطاع العام . وتناولت العروض المتاحة المتصلة بالتخليط واعداد التقارير وغيرها من مراحل العمل الرقابي الاخرى . وتم التركيز خلال اللقاء على مسؤوليات التقرير الموكولة الى الهيئة التشريعية للرقابة ، وقد أبدى جميع المساهمين اهتماما فعليا بهذا المحور كان له انعكاس إيجابي على سير اللقاء .

واختتم اللقاء بتنظيم مأدبة مستديرة

فتحت المجال لتبادل الآراء والخبرات حول الجوانب المتنوعة للرقابة الحكومية ، بما في ذلك التحديات الأذنية التي تواجهها الاجهزة العليا للرقابة . ولاحظ المشاركون الكروات ان القضايا المتعلقة بالبيئة والمحيط تعتبر من أهم التحديات التي يواجهونها .

للحصول على معلومات اضافية حول هذا اللقاء ، يمكن الاتصال بمحكمة المحاسبات الفيدرالية Dampfschiffstrasse 2 , A 1033 , Vienna , Austria .

بلجيكا

اصدار التقرير السنوي في الذكرى

الـ 150 لنشاء محكمة المحاسبات .

ختمت محكمة المحاسبات البلجيكية القرن ونصف القرن من وضع التقارير حول نفقات الدولة الفيدرالية ، وذلك باعداد التقرير السنوي الـ 150 ورفعه الى البرلган بتاريخ 29 جوان (يونيو) 1993 . وتتضمن مقدمة هذا التقرير التاريخي استعراضا موجزا للتقارير الخمسين الاخيرة ، ونبذة عن مهام المحكمة المتزايدة نظرا للارتفاع الهائل في حجم نفقات الدولة .

ويغطي التقرير العديد من الانشطة المتنوعة ويشمل القسم الخاص بالحسابات العامة للدولة ملخصا لاهم الملاحظات التي وجهتها المحكمة الى الجمعيات الفيدرالية بعد فحص الموارد . وتناول قسم آخر من التقرير المهام المتصلة باختصاص المحكمة ، مع التركيز على مشروع قانون يحمل تغييرات جذرية للإجراءات التي تلأجأ اليها المحكمة لمحاكمة موظفي المحاسبات عند اكتشاف عجزما . ويفترض هذا التغيير مناظرة عامة يقدم خلالها الطرفان الحجج التي يتمسكان بها .

ويتضمن التقرير الـ 150 وصفا لاهم نقاط

الخلاف مع الحكومة الفيدرالية التي تشيرها رقابة نفقات الدولة ، وهي مصنفة وفقا لاهم مجالات الانشطة الحكومية مثل المصالح الاجتماعية والدفاع والعدل والفلحة والاقتصاد والبنية التحتية . وتناول أحد اقسام التقرير الملاحظات التي دوتها المحكمة بعد فحص نفقات ادارة الموظفين ونفقات الموظفين انفسهم . وتضمن التقرير فضلا عن ذلك بابا منفصلا اهتم بالجوانب الاساسية لرقابة النفقات التي تتولى انجازها الاقاليم . واخيرا ركز فصل خاص من فصول التقرير على احتياطي الضمان الاجتماعي ، وانتهت المحكمة الى أن الامتدادات لن تكون كافية في المستقبل القريب .

للحصول على معلومات اضافية حول التقرير والأنشطة المتصلة به ، انظر الصفحة 13 من هذا العدد ، كما يمكن الاتصال بمحكمة المحاسبات :

Brus- 2, Rue de la Regence , 1000
sels , Belgium

الانيا

تكريم رئيس الجهاز الاعلى .

منح معهد الرقابة بناجبيخ الدكتور هاينز غونتر زافيلبارغ رئيس محكمة الرقابة الفيدرالية بألمانيا لقب استاذ شرف تقديرها للدور الفعال الذي اضطلع به في تعزيز العلاقات الالمانية الصينية .

وسلم السيد زافيلبارغ هذه الشهادة الشرفية خلال احتفال رسمي انتظم في 16 يوليو 1993 ببيكين ، تقديرها لاعماله من أجل دعم التعاون بين البلدين في المجال الرقابي . ومن أهم أركان هذا التعاون الثنائي ، اللقاء العلمي الذي احتضنته مدينة برلين سنة 1988 حول منهجه الرقابة الحديثة والذي حضره موظفو ادارة الرقابة بجمهورية الصين

بن بورات اليمين امام الكنيسيت في 30 يونيو 1993 .

الكسيك

آفاق التعاون الكسيكي البريطاني
التقى ممثلو الجهاز الاعلى للرقابة في الكسيك والجهاز الاعلى للرقابة في المملكة المتحدة بمدينة مكسيكو بدأية من 12 يوليو 1993 لمناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك وتبادل وجهات النظر حول بعض القضايا العملية الخاصة . وقد اتفق السير جون بورن المراقب والمحاسب العام للمملكة المتحدة والسيد خافير كاسيثو المراقب العام للمكسيك على اللقاء بمكسيكو خلال اجتماع لجنة الدين العام التابعة للانتوساي الذي انعقد بلندن في مايو 1992 .

وشمل هذا اللقاء عروضاً قدّمتها كل من جهاري الرقابة تلتها مناقشات حول رقابة الخصوصية والتقييم القطاعي وتحليل السياسة الاقتصادية والعلاقة بين الجهاز الاعلى للرقابة والحكومة . وحضر هذه الجلسات مراقبون رؤساء من ثلاثة ولايات مكسيكية تولوا شرح الا دور التي يضطلعون بها في رقابة الحسابات الحكومية والبلدية .

والى جانب الجلسات الرسمية قام المشاركون في اللقاء بزيارة ولاية زاساتيكاس حيث التقوا بعدد المسؤولين الجهويين . وأقر الجميع أن هذا اللقاء وفر فرصة مفيدة لتبادل الآراء والخبرات ، وفي تعزيز الروابط المعنية بين جهاري الرقابة في البلدين .

هولندا

اصدار التقرير السنوي لنفس 1992

أولى التقارير السنوية لمحكمة المحاسبات الهولندية مثلاً هو الشأن بالنسبة للسنوات المنخفضة ، اهتماماً بالغاً لرقابة الأداء على انشطة الحكومة في شتى المجالات . وركزت المحكمة جهودها سنة 1992 على الخدمات

وكان السيد سومارلين قبل تعيينه في منصبه الجديد وزيراً للمالية ، في حين كان السيد كونارتو يشغل منصب رئيس الشرطة الاندونيسية . وقد تم تعيينهما خلفاً للسيدين م يوسف ، وم مراتون الذين بلغا سن التقاعد بعد مسيرة مهنية متقدمة ، تكنا خاللها من الانضباط بأدوار بارزة في منظمتي الإنتوساي والأسوساي .

وتم في الآن نفسه تعيين خمسة أعضاء

جدد في المجلس بأمر رئيسى وهم السادة

غوزتي بوتو سانتوزا ، وكانديا وان افندى ،

وريقاي سياتا وسيابودين مازوليلي للحصول

على معلومات إضافية يمكنكم الاتصال

بالمجلس الاعلى للرقابة باندونيسيا .

Jalan Gatot Subroto N 3 P.O
Box 401/JKT , Jakarta , Indonesia

الشعبية ، كما تم تنظيم العديد من البرامج والمبادرات منذ سنة 1988 بفضل الجهد المتواصلة التي بذلها الدكتور زافلبارغ ، ويتحقق تنفيذ عدة برامج أخرى خلال المرحلة المقبلة من المشروع المقرر تنفيذه فيما بين سنتي 1994 و 1996 .

وحصل الدكتور زافلبارغ على شهادة تقدير أخرى ، كما قلدته رئيس الجمهورية المجرية آرباد غوناز الصنف الثالث من وسام الاستحقاق بتاريخ 11 اكتوبر 1993 ، اجلالاً للدور الهام الذي اضطلع به في النهوض بجهاز الرقابة الحكومية في المجر . للحصول على معلومات إضافية ، يمكن الاتصال بمحكمة المحاسبات الفيدرالية .

Berliner Strasse , 51 Postfach
100433 , 6000 Frankfurt Am Main
Federal Republic of Germany

اسرائيل

إعادة انتخاب مراقب الدولة .

أعاد البرلمان الإسرائيلي (الكنيسيت) بتاريخ 27 مايو 1993 انتخاب السيدة جوستيس ميريام بن بورات مراقبة للدولة ومؤمرة للدعوى العامة لفترة خمس سنوات ثانية . وتم الانتخاب بواسطة الاقتراع السري وفقاً لأحكام " القانون الأساسي لمراقب الدولة " خلال جلسة الكنيسيت التي انعقدت بصورة استثنائية للفرض . وقد أدت السيدة

اندونيسيا

تعيين رئيس بمدید للمهارز الاعلى للرقابة .

تولى رئيس جمهورية اندونيسيا في 11 اغسطس 1993 تعيين السيد ج . ب . سومارلين رئيساً للمجلس الاعلى للرقابة ، والسيد كونارتي نائب رئيس له بالنسبة للفترة الممتدة من سنة 1993 حتى 1998 .

12 - 13 JULY 1993



التقى رئيس المهارز الاعلى للرقابة بالكسيك ورئيس المهارز الاعلى للرقابة بالمملكة المتحدة قصد تبادل الآراء ووجهات النظر .

محكمة المحاسبات الهولندية السيد هانك ، اي كوبينغ برفقة الكاتب العام للمحكمة الدكتور فيم فان دار زاندن الى باكستان خلال شهر ابريل 1993. ومن المحاور ذات الاهتمام المشترك التي تمت مناقشتها خلال هذه الزيارة ، مسألة رقابة الاداء وتقويم البرامج وادارة الموارد البشرية والتدريب . واضافه الى الجلسات المطلولة مع كبار موظفي الجهاز الاعلى للرقابة ، كان للضيوف لقاء بوزير المالية وبكبار المسؤولين الحكوميين.

وقد تم إعداد مشروع مذكرة تفاهم بهدف تعزيز التعاون المشترك بين الجهازين ، وفقا لخط العلاقات التي تربط جهاز باكستان بجهازي الصين وتركيا . للحصول على معلومات اضافية يمكنكم الإتصال بالسيد شاكل احمد المدير العام بمكتب المراقب العام

Gulberg II

Lahore - 11 , Pakistan

بولونيا

رفع تقرير سنة 1992 الى البرلمان

رفعت الغرفة العليا للرقابة ببولونيا تقريرها السنوي الى الدائرة البرلمانية المختصة خلال شهر جويلية (يوليو) 1993 . وقد تصدرت التقرير مقدمة تناولت المسائل المتعلقة بالتنظيم العام والادارة ، وانشطة الرقابة ، وتطبيق نتائج الرقابة ، والتعاون مع مكتب المدعى العام .

ويشمل القسم الاكبر من التقرير نتائج 94 عملية رقابية ذات اهمية على المستوى الوطني مع التركيز على العديد من المسائل المتعلقة بالتحول من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق . وشملت المحاور والقطاعات الخاضعة للرقابة ، قطاع المالية والمصارف ، والคมارق ، والضرائب المفروضة على الانتاج ، والرسوم ، والمؤسسات والتعاونيات الفلاحية ، وعددا من الخدمات الاجتماعية المتنوعة .

ويشمل التقرير نتائج الأعمال الرقابية التي تمت على المستوى الحكومي المحلي ، كما يحتوي على فصل تأليفي يوضح اهم النتائج .

اللجنة التأسيسية . وتهدف المجموعة الى أن تكون حلقة وصل بين الباحثين والمهنيين والمديرين في مجال التقويم والرقابة ، وكان إصدار رسالتها الاخبارية في جويلية (يوليو) 1993 اول خطوة نحو تحقيق هذه الغاية .

ومن أهداف هذه المنظمة الأساسية تطوير الجانبين النظري والتطبيقي لتقويم البرامج العامة والخاصة ورقتها ، وتوفير منبر لتبادل المعلومات والخبرات في أوروبا ، وهي غايات يمكن تحقيقها من خلال المؤشرات السنوية والرسائل الاخبارية والنشريات والتدريب وغير ذلك من انشطة التطوير المهني . للحصول على معلومات اضافية ، يمكن

الاتصال بمجموعة التقويم الأوروبية

C/D Algmene Rekenkamer , P.O.
Box 20015 , 2500 E Ath Hague -
The Netherlands.

الباكستان

ملف تدريبية لفائدة الاجهززة العليا

تنظم المديرية العامة لرقابة الاداء التابعة لمكتب المراقب العام بالباكستان ، برنامجا تدريبيا مكثفا في مجال رقابة الاداء يستغرق ستة اسابيع لفائدة مديرى الرقابة المنتسبين الى الاجهززة العليا للرقابة في الدول الثامنة وستة اسابيع لغيرها . ويتم تنفيذ البرنامج التدريبي من 4 يناير حتى 14 فبراير 1994 ، ويكون آخر اجل لتقديم مطالب المشاركة في البرنامج بتاريخ 30 نوفمبر 1993 ، كما ان المشاركة مجانية ، الا انه على المشاركين دفع مصاريف السفر والإقامة . للحصول على معلومات اضافية حول البرنامج ، يمكنكم الاتصال بالسيد ضياء الحق خان المدير العام لصلاحة رقابة الاداء .

Mauj-e Darya Road , Lahore, Pakistan

التعاون الباكستاني الهولندي

تعززت العلاقات المهنية بين الجهاز الاعلى للرقابة في باكستان ومحكمة المحاسبات بهولندا خلال الزيارة التي ادارها رئيس

التي اشترطت الحكومة اداء رسوم نظير الحصول عليها . وقادت المحكمة بفحص 155 نوعا من الخدمات ، مثل اصدار جوازات السفر ومنح التراخيص ، وشرعت في عملية الفحص انطلاقا من ان الرسوم الموظفة على الخدمات ينبغي ان تحدد بالقياس الى سعر التكلفة . وكشفت عملية الرقابة أن الوزارات لم تكن على علم بالتكلفة الحقيقة للخدمات الا في اربع حالات من مجموع عشرة .

إضافة الى ذلك ، فإن الرسوم الموظفة على اغلب الخدمات كانت اقل بكثير من سعر التكلفة الفعلية ، في حين تقدر الرسوم الواجب ادائها لاستخراج جوازات السفر بخمس مرات ضعف سعر التكلفة الحقيقية .

وقد وافقت اللجنة البرلمانية للحسابات العامة على التقويم الذي اعدته المحكمة ، مبررة ان الخدمات التي تكون الرسوم الموظفة عليها اقل من سعر التكلفة تعبر في الواقع منحا امتيازية وقد تعهد وزير المالية " بالتصدي " لهذه الظواهر التي تسبب للحكومة عدة خسائر مالية .

ويحتوي تقرير سنة 1992 أيضا على نتائج اربعة عشر عملا في مجال رقابة المتابعة ، تولت المحكمة اجراءها قصد التثبت من أن الحكومة قد بادرت بالفعل بادخال التحسينات التي اوصت بها تقارير المحكمة في السابق . واهتم التقرير في الختام ببنية محكمة الرقابة نفسها ، ملاحظا باشغالها ، ان موازنة المحكمة قد تقلصت بنسبة ثلاثة بالمائة في حين ارتفع عدد العاملين بها خلال سنة 1992 بنسبة عشرة بالمائة .

الجهاز الاعلى للرقابة يستضيف اللجنة التأسيسية للمجموعة الأوروبية للتقويم

نظمت محكمة الرقابة الهولندية بدور اساسي داخل المجموعة الاوروبية للتقويم التي انشأت حديثا . وستضيف المحكمة اللجنة التأسيسية للمجموعة لفترة أولى تستغرق سنتين ، كما يشغل رئيس المحكمة الاسبق السيد فرانس - ج - كورداوس منصب رئيس

وتم كذلك تقديم عرض تحليلي لتنفيذ موازنة الدولة لسنة 1992 في وثيقة منفصلة .

لقاء علمي حول الخصصة

ينظم الجهاز الاعلى للرقابة في بولونيا لقاء علميا حول "مناهج رقابة الخصصة ونتائجها في بولونيا وألمانيا ، وغيرهما من بلدان أوروبا الشرقية والوسطى " من 7 الى 9 ديسمبر 1993 . وسيكون من ضمن المشاركين خبراء من بولونيا وألمانيا واستونيا ولاتفيا وليتوانيا وروسيا وبيلاروس سلوفاكيا والجمهورية التشيكية وال مجر . وسيتناول اللقاء جملة متنوعة من القضايا المتعلقة بعملية الخصصة المقيدة .

للحصول على معلومات اضافية ، يمكن الاتصال بالغرفة العليا للمراقبة Warsaw . Poland . Pocztowa P Skrylka- 14 00 - 95 0

الساد كوساي

إنعقاد المؤتمر الثالث

اجتمع سبعة مراقبين عامين من الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في منظمة مجموعة التنمية لافريقيا الجنوبية و ثلاثة عشر ممثلا عن الأجهزة الأعضاء في المنظمة وملاحظ بمدينة مبابان بسوازيلاند بمناسبة انعقاد المؤتمر الثالث للساد كوساي من 8 الى 13 فبراير 1993 . وقد ناقش المؤتمر الذي استضافه الجهاز الاعلى للرقابة بسوازيلاند وتم تمويله بالتعاون ما بين هيئة التنمية الدولية السويدية والمكتب الوطني للرقابة بالسويد ثلاثة مواضيع اساسية هي : الاشراف على عملية الرقابة والخبرات الادارية ، ورقابة

الشاركون في مؤتمر الساد كوساي . الصف الاولى من الشمال الى اليمين : السيد ا - م - ظاكيوزي من سوازيلاند ، السيد س . د . ثوندوبي من زمبيا ، والسيد لتسيديدي من بورتسراوا ، والسيد غبور من طنزانيا والسيد سهاما من طنزانيا . الصف الثاني من الشمال الى اليمين : السيد بارث من زامبيا والسيد سيبوريالى من بورتسراوا ، والسيد كروفر من زامبيا ، والسيدة بروث الشابيل من بورتسراوا ، والأئمة مرتيكا بازتسانا من ليزدتو ، والسيدة مرتيوكيل من زمبيا ، والسيد سيموبا من زمبيا ، الصف الاخير من الشمال الى اليمين : السيد شاريد من زمبياوي ، والسيد غران سكين من السويد والسيد جونسون من لوردو ور والسيد جاستن من الوزمبيين والسيد سولاري من ليزدتو

تعيين مراقبين خارجيين لرقابة حساباته . أما في مجال رقابة العقود ، فإنه تحول للأجهزة العليا للرقابة الإطلاع على حسابات المتعاقدين وعلى العقود الخاصة بهم ، كما ينبغي عليها ان تتحقق من انه لم يتم تجاوز كلفة المشروع التي تنص عليها بنود العقد ، بدون الحصول على إذن مسبق من البرلمان .

للحصول على معلومات اضافية ، يمكن الاتصال بالسيد لتسيديدي المراقب العام لbotsوانا :

Private Mail Bag 0010 ,
Gabotone , Botswana . ■

المستودعات الحكومية ، ورقابة العقود الحكومية . وقد بسطت الاراق الرئيسية التي اعدتها الاجهزة العليا للرقابة بسوازيلاند وليزوتون زمبيا المناقشات الجماعية حول كل من المواضيع الثلاث .

وصادق الموقرون في نهاية المؤتمر على عدد من التوصيات الهامة المتعلقة بتعزيز الدور الذي يتضطلع به الاجزء العليا للرقابة وأوصى المؤتمر فيما يتعلق باستقلالية الاجزء مثلاً أن تفوض للجهاز سلطة اختيار العاملين به ، والاشراف على وضع السياسات الخاصة بالموظفين بنفسه ، وعرض موازنته مباشرة على البرلمان قصد المصادقة عليها ، وكذلك

انعقاد المؤتمر العاشر للأolasafes بكوستاريكا

الرقابة بكوستاريكا ، 61 مشاركا و 6 ملاحظين و 9 ضيوف يمثلون 24 بلدا ، وذلك من 15 الى 20 أغسطس 1993 .

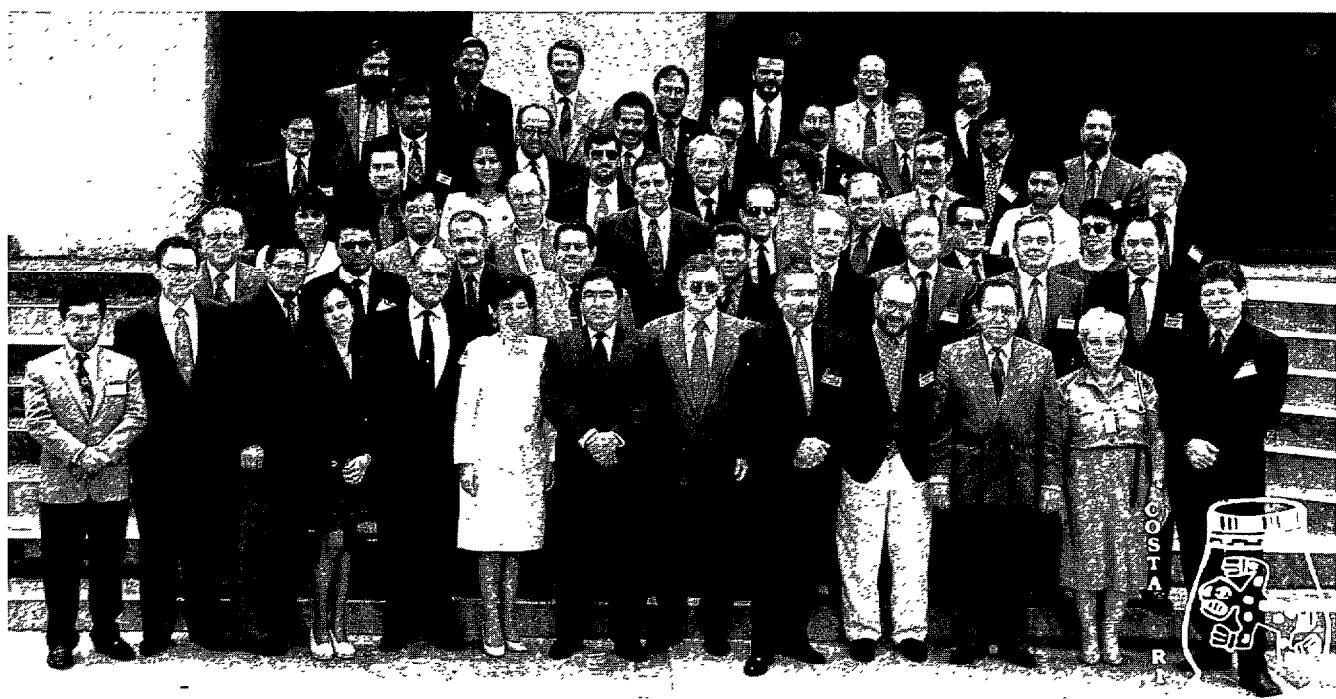
وتم تناول موضوع المؤتمر : " التحديات التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة على أبواب القرن الحادي والعشرين " في مداخلات رسمية قدمت خلال حفل الافتتاح الذي انتظم بالمسرح الوطني بسان جوزي . وأكد السيد سامويل هيد الجوسولانو المراقب العام لكوستاريكا ورئيس المؤتمر في كلمة الافتتاح التي رحب فيها بالمشاركين وبأعضاء السلك الدبلوماسي وبالمسؤولين الحكوميين ، على ضرورة ان تبادر الأجهزة العليا للرقابة بمراجعة المنهج والمقارب التي تعتمدتها ، بما في ذلك فلسفتها أيضا ، بهدف ترسيخ مهمة الاشراف على الهيئات الحكومية التي تتولى إدارة القسط الأكبر من الموارد والتي عهد إليها بإنجاز الوظائف الاستراتيجية في مجال التنمية . وأكد السيد هيدالجو ايضا على أهمية دور الجهاز الاعلى للرقابة في إعادة الاعتبار للمبادئ والقيم الأخلاقية في القطاع الحكومي والاجتماعي عامة .

المؤتمر يهتم بمواضيع المائة والتغيير

من أبرز السمات المميزة للمؤتمر العاشر لمنظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة (الكلاديفس) انه كان المؤتمر الأقليمي الاخير الذي تنظمه الأولاسافس مرة كل ثلاث سنوات . وخروجها عن تقليد عملت به المنظمة منذ خمس وعشرين سنة ، قررت الأولاسافس تركيز جهودها التقنية والمهنية في المستقبل على الجمعيات العامة السنوية .

وقد ساهمت التغييرات الهامة والسرعة التي تشهدها الحكومات المختلفة داخل المنطقة في التعجيل بهذا الاصلاح الذي يعتبر وسيلة ديناميكية لادماج العمل التقليدي للكلاديفس في عمل المنظمة المتواصل ، والتشجيع على الحوار المفتوح والنقاش حول المحاور ذات الأهمية سنويا ، عوضا عن مرة كل ثلاثة سنوات . وقد تقرر عقد الجمعية العامة المقبلة خلال شهر نوفمبر 1994 بالاورغواي .

وحضر المؤتمر الاخير للأolasafes الذي استضافه الجهاز الاعلى



مقر المؤتمر X للأolasafes حوالي 70 مشاركا يمثلون البلدان التالية : الارجنتين وبوليفيا والبرازيل والثيلبي وكولومبيا وكوستاريكا وكرواتيا والسلفادور والمندوراس وإيطاليا والكسيك وبكاراتوا والباتاما والبرتغال وأسبانيا والدورثوي وفينيزويلا . وشمل الملاحظون كلين عن الادارة العامة للاندنساوي ، وعن الجهة الدورية للرقابة المالية الحكومية . وعن البريد المركزي للاندنساوي وعن المؤسسة الالمانية للتنمية الدولية وعن معهد الادارة العامة ، وعن البريد المركزي للمعاهدات بصر الهران الذي يستضيف المؤتمر XV للاندنساوي سنة 1995 .

العامة من شأنها ان تدخل العديد من التغييرات على الهيئات الحكومية ، وأن الاجهزة العليا للرقابة في حاجة بدورها الى تعديل أنظمتها وعملياتها استجابة للالتزامات الجديدة في مجال الرقابة . وتحقيقاً لذلك ، ينبغي منح الاجهزة العليا للرقابة عند الضرورة السلمة القانونية اللازمة ، وتوفير الموارد المالية والتقنية لها حتى تتمكن من مواجهة هذه التحديات الجديدة . وانتهى المؤتمرون لدى اصدار هذه التوصيات الى أن عملية العصرنة تدفع الاجهزة العليا للرقابة إلى تبني مناهج عمل جديدة ، واستخدام تكنولوجيا المعلومات تقاشياً مع التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تشهدها بلدانها . وتدعيمها لما سبق ، أكد المؤتمرون على ضرورة أن تبادر الاوLASAFS بتنظيم مسح يهدف الى استكشاف مناهج بديلة لتقديم عمليات الاصلاح او العصرنة في مجال الادارة العامة . وتم حث الاجهزة التي اكتسبت خبرة في هذا المجال على الانضمام بدور فعال في اعداد هذا المسح . وأوصى المؤتمرون كذلك بتطبيق نظام متعدد للرقابة والاشراف ، من شأنه ان يوحد جهود الاجهزة العليا للرقابة وجهود المراقبين الداخلين ، ووظائف الاشراف التي تقوم بها الادارة العامة نفسها . ويتمثل دور الجهاز الاعلى للرقابة في هذا الإطار في الإشراف على تطبيق سياسات ومناهج الرقابة الداخلية والخارجية ، ونشرها وتعزيزها ، وفي تقديم تنفيذ تلك السياسات والمناهج بصورة آلية . وأوصى المشاركون فضلاً عن ذلك بأن تتوالى الاجهزة العليا للرقابة تعديل القوانين التي تحكم هذا الجانب ، كما أشاروا الى أهمية التخطيط الاستراتيجي والتدريب ، باعتبارهما من العناصر الأساسية التي ينبغي على الاجهزة العليا للرقابة استخدامها لمواجهة تحديات ادارة عامة متغيرة .



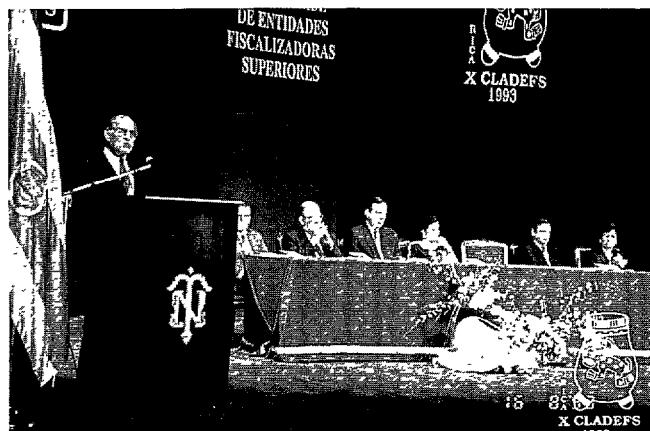
ست مناقشة عمل الاوLASAFS في ملتقى عاماً اضافية الى الملتم
العام .

المهارات الاعلى للرقابة وحماية المحيط

ركزت المناقشات حول هذا الموضوع الذي يكتسي أهمية بالغة على الصعيد العالمي ، على ضرورة اضطلاع الاجهزة العليا للرقابة بدور فعال في رقابة البرامج الحكومية لحماية المحيط . وتمت الاشارة الى انه جرت

وتوجه السيد خافيير كاستيلو إيليا المراقب العام لمكسيك ورئيس الاوLASAFS بكلمة الى الحاضرين نوه فيها بالخصوص بمشاركة العديد من الاجهزة العليا للرقابة والمنظمات الدولية والهيئات الاقليمية . واضاف ان هذه المشاركة المكثفة توفر الاطار الامثل لتبادل المعلومات والتجارب فيما يتصل بالتغيرات المتواترة التي تشهدها الاجهزة العليا للرقابة اليوم .

واختتم حفل الافتتاح بملحوظات ادلّى بها رئيس جمهورية الكوستاريكا رفائيل انجل كالدرون فورني ، الذي وضع عمل المؤتمر في اطار "العالم الجديد" الذي بدأت معاناته تتبلور في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، وابرز ان التغيرات الهامة التي شهدتها العالم بأكمله تقتضي الحال جملة من التغييرات على القطاع العام حتى يصبح اكثر فاعلية وكفاءة في هذا الاطار الجديد ، واختتم كلمته قائلاً ان الاجهزة العليا للرقابة هي "الجسم الى المستقبل بالنسبة لبلداننا خلال هذه السنوات الاخيرة من القرن الحالي" .



السيد سامويل فيابو سولارو ، المراقب العام لكروستاريكا ، ورئيس المهرجان التكريمي للوزير العاشر للاوLASAFS ، برمي بالشاركتين خلال منتدى الافتتاح الذي انتظم بالسرع الوطنية بيان هوزي . ويعمل في الوسط الى المائدة رئيس الكروستاريكا ومراته .

ونفذت مناقشة موضوع المؤتمر في ثلاثة محاور اساسية أعدت حولها أوراق رئيسية وأوراق قطبية ، وصيفت بشأنها الإستنتاجات والتوصيات قبل انطلاق اشغال المؤتمر . وتم انجاز العمل الفني للمؤتمر في 12 جلسة عامة ، خصصت 8 جلسات منها لمناقشة المواضيع الثلاثة . عصرنة الادارة العامة ، وحماية المحيط ، والدين العام .

ونقدم فيما يلي ملخصاً للتوصيات الصادرة عن المؤتمر . ويمكن الحصول على التقرير الكامل للمناقشات والاستنتاجات والتوصيات المتوفّر باللغة الإسبانية . من مكتب المراقب العام لكروستاريكا .

الموضوع I : المهارات الاعلى للرقابة وتحديث الادارة العامة

تنطلق التوصيات المتعلقة بهذا الموضوع من ان عصرنة الادارة

كما ينبغي على السلطات المالية في كل بلد أن تبادر بتنفيذ مشاريع شاملة لأتمتة المعلومات المتصلة بتسديد الديون العامة والتعاقد بشأنها والعمل بها وخدمتها ، كما يتعين على منظمة الاولايسافس ان تدرج برامج تدريبية خاصة بهذا المحور في جدول أعمالها .

ومثلما هو الشأن بالنسبة الى موضوع البيئة ، فقد تمت الاشارة في هذا الصدد الى ان لجنة رقابة الدين العام التابعة للانتوساي تتولى درس العديد من القضايا التي تمت مناقشتها في كوستاريكا . وبينما على ذلك ينبغي أن يأخذ العمل الاقتصادي المتصل بهذا الموضوع بعين الاعتبار عمل اللجنة القارة التابعة للانتوساي . وأوصى المؤتمرون على سبيل المثال بانشاء مجموعة عمل يعهد إليها بوضع منهجية لتحديد الآليات والالتزامات التي ينبغي ادراجها في مفهوم الدين العام . وقد يساعد هذا المنج الاجزء العليا للرقابة على اقناع حكوماتها بوضع تعريف محدد لمفهوم الدين العام والحرص على تطبيقه . واقتراح المؤتمرون فضلا عن ذلك انشاء مجموعة عمل ثانية تتولى وضع معايير التقرير حول الدين العام ، وتوزيعها على جميع الاجزء الاعضاء في " الاولايسافس " للحصول على مزيد من المعلومات حول لجنة الدين العام التابعة للانتوساي يمكنكم الاتصال بمكتب المراقب العام للمكسيك . وأكيدت بقية التوصيات على ضرورة تعزيز رقابة الاداء على الدين العام ، والاهتمام بوضع نظم ملائمة للرقابة الداخلية على ادارته .

مذكرة اعمال المؤتمر

شمل المؤتمر العاشر لمنظمة الاولايسافس الى جانب الجلسات الفنية اجتماعات المجلس التنفيذي للمنظمة ، وجلسات عامة خصصت لدرس الاعمال الجارية . واسفرت انتخابات اعضاء المجلس التنفيذي لسنة 1994 - 1995 عن تكوين مجلس يضم البرازيل والمكسيك وكوستاريكا ، والاوروغواي وكولومبيا .

وتحت المصادقة بالإجماع على ان يواصل الجهاز الاعلى للرقابة بالكسيك احتضان مقر الاولايسافس ، كما تم انتخاب جهاز الهندوراس مراقبا لاموال المنظمة وبوليفيا مراقبا احتياطيا . وتحت الاشارة كذلك الى اختيار الاوروغواي لاحتضان المؤتمر XVI للانتوساي تحت اشراف محكمة المحاسبات بهذا البلد . واعتبر هذا الاختيار شرفا كبيرا ومسؤولية جسمية اثبتت بعهدة الاوروغواي وجميع الاجزء العليا للرقابة في المنظمة ، كما تعهدت الاولايسافس بدعم هذا الحدث الذي سيعقد سنة 1998 ، وكذلك بدعم منظمة الانتوساي نفسها . للحصول على معلومات اضافية حول نتائج المؤتمر العاشر لـ الاولايسافس وحول منظمة الاولايسافس يمكنكم الاتصال بمكتب المراقب العام لكولومبيا ، وبالامانة العامة لـ الاولايسافس . ■

مناقشة هذا الموضوع خلال المؤتمر IV لمنظمة الاولايسافس الذي انعقد بالبرازيل ، غير ان اجهزة الارشاد ، باستثناء عدد قليل منها ، لم تحقق تقدما يذكر فيما يتعلق بقضايا المحيط . ولاحظ المشاركون في هذا الصدد أن منظمة الانتوساي قد بادرت بانشاء لجنة عمل حول رقابة المحيط . وتمت حث المؤتمرين على دعم عمل هذه اللجنة التي يتولى رئاستها الجهاز الاعلى للرقابة بهولاندا ، وتشجيع منظمة الاولايسافس على مساعدة اللجنة على تحقيق اهدافها (انظر عدد "المجلة" الصادر في يوليو 1993 (ص 18) . وللحصول على معلومات اضافية حول لجنة الانتوساي ، يمكنكم الاتصال بمحكمة المحاسبات بهولاندا .

وأوصى المؤتمرون بالخصوص الاجزء العليا للرقابة التي لم تنسى تshireas خاصه بقضايا البيئة ، بأن تسعى للحصول على هذه الصلاحيات من حكوماتها ، بما يتطابق وأحكامها الدستورية والقانونية وأشاروا الى ضرورة توفير التدريب الملائم للموظفين حتى يتسلى لهم القيام بمثل هذه الاعمال الرقابية ، ووضع المناهج الازمة لدعم العمل الراقي ونشرها بين الاجزء العليا للرقابة . وأقر المؤتمرون اهمية وضع منهجية جديدة من شأنها ان توسع مفهوم الناتج المحلي الخام من خلال تقويم حجم النفقات والفوائد في مجال المحيط .



مثل الاولايسافس يترأسون امداد ملابس المؤتمر ، ويظهر على الصورة من الشمال الى اليمين : السيد صامويل فيدال فير سولتو من كوستاريكا ، والسيد دكتور مارنان من الارجنتين ، والسيد خافير كاستيرو ايالا من الكسيك والسيدة اراسالي باشيكو سالازار من كولومبيا .

الجهاز الاعلى للرقابة ومسألة الدين العام

أكيد المؤتمرون فيما يتعلق برقابة الدين العام ، ان نظم ومتاهج مراقبة الدين العام ينبغي أن تغطي جميع الهيئات العامة التي تحمل عبء الديون . وأشاروا فضلا عن ذلك إلى ضرورة وضع إطار محدد ينظم إصدار الديون الحكومية والحكومة المحلية وإدارتها ومراقبتها .

تحقيق الوحدة خلال المناقشات التي ستجتمعهم ، بالرغم عن التنوع والاختلاف . واستجابة المؤمنون لهذا الداء مع نهاية الأسبوع ، وذلك بالصادقة على " اتفاقيات هاراري " التي تلخص القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر . وشملت المواضيع التي جرت مناقشتها خلال المؤتمر الرقابة على مردود اتفاق الاموال ، واحتمال الخطأ في ممارسة المراقبة والرقابة على الدين العام وعلى عجز الميزانيات ، والتخطيط الموحد والاستراتيجي في اجهزة الرقابة ، وتقديم سلامه النظم الحاسوبية ، والرقابة على المشتريات في مجال الدفاع والرقابة على مرافق النقل . واهتم المؤمنون الى جانب ذلك بوضع شبكة معلومات خاصة بالأجهزة العليا للرقابة ، ومناقشة مفهوم " كلب الحراسة " في مواجهة " الكلاب البوليسية " وهو الوصف الذي تنتع به غالباً اجهزة الرقابة ، ويبحث مستقبل مبادرة الكومنولث للتدريب .

إلتقي 76 مندويا من 40 بلداً بالمركز الدولي للمؤتمرات بهاراري بزمبابوي لحضور المؤتمر XV للمرأبين العامين لرابطة الكومنولث ، وهو اول اجتماع يعقد بافريقيا . والتقى المشاركون من 13 الى 17 سبتمبر 1993 في مجموعات نقاش واجتمعوا في جلسات عامة لمبحث القضايا المتصلة بموضوع المؤتمر وهو « هل يمكن قياس المسائلة ». وقد تولى السيد أ . أريك هايد المراقب والمراجع العام لزمبابوي رئاسة اشغال المؤتمر . وحضر المؤتمر اعضاء رابطة الكومنولث الآتي ذكرهم : انتيغا وباربودا واستراليا وبنغلاداش وبارتادوس وبوتستاندا والجزر العذراء ، وبروني دار السلام ، وكندا وجزر الكايمان وقبرص وغامبيا ، وغانانا ، وغرانادا وهونغ كونغ والهند وكينيا ، وجمهورية كيريباتي ، وليزورتو وما لاوي وماليزيا ومالطا وموريتنيوس وموتنسيرات ، وزيللاندا الجديدة ، والباكستان وبابوا غينيا ، وسيكال وسيراليوني

جلسة الافتتاح تبيان ابعاد المؤتمر

أعلن سعادة السيد س . ف . موزندا نائب رئيس الزمبابوي رسميًا عن افتتاح الجلسة الاولى العامة بتاريخ 13 سبتمبر . وبعد كلمة الترحيب الرسمية خاطب المؤمنون قائلاً . " في حين قد تختلف طريقة تناولكم للاعمال الروتينية اليومية ، فإن المبادئ التي تدافعون عنها هي نفسها . إن المراقبين يضطلعون بدور حاسم في تعزيز المسائلة العامة ودعم شفافية العمليات الحكومية ... ان سوء الادارة واختلاس الاموال العامة امران يقضيان على المبادرة ويعوقان التطور والتعمق الاقتصادي عامه . وبناء على ذلك ينبغي على اجهزتكم ان تتبه في الابان الى سوء الادارة المالية فيما يتعلق بالنظم الحكومية ، وأن تقدم الحلول الممكنة مثل هذه المشاكل . إن الطريقة المثلثة لتحسين مستوى العمل في هذا المجال ، هي تبادل الافكار والتجارب . "

وفي إطار البرنامج الافتتاحي ، عبر السيد تان سري اسحاق تادين ، المراقب العام لمايلزيا عن امتنانه للمشاركين في المؤتمر وأكد في كلمته لقد اجتمعنا اليوم في هاراري كي نكسر انفسنا مجدداً لدعم مبادئ وقواعد المسائلة العامة في مجال ادارة الاموال والموارد العامة . وتعهد في مايلي " بالعمل على استكشاف مباريات ومقاربات جديدة فعالة وملائمة من شأنها ان تساعدها على اداء المسؤوليات الموكولة اليها ، كما سنقوم بفحص متطلبات التطورات التكنولوجية والبيئية السريعة " .

وأشار الدكتور فرانز فيدلر الأمين العام لمنظمة الإنتوساي في الكلمة التي ألقاها الى أن مؤتمرات رابطة الكومنولث السابقة قد اثبتت ان المواضيع التي تمت مناقشتها تتصل عادة بقضايا مستقبلية ، وبالجانب المتعلقة بالرقابة الحكومية ، وواصل مؤكدا انه يتوقع " ان تأتي نتائج



السيد اريك هايد المراقب والمراجع العام لزمبابوي يتولى رئاسة اشغال المؤتمر XV للمرأبين العامين لرابطة الكومنولث .

وجزر السلامون وسريلانكا وسوازيلاند وتزانانيا وتونغا وترینيداد وتوباغو وأوغندا والمملكة المتحدة ، وساموا الغربية وزمبابوي .

وحضر الى جانب الوفود المشاركة ملاحظون من الامانة العامة للانتوساي ومن المعهد القانوني للادارة العامة والمالية ومن المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية .

وقد حث السيد جون بورن المراقب والمراجع العام للمملكة المتحدة في الكلمة التي ألقاها خلال حفل الافتتاح ، المشاركين على السعي الى

**الموضوع 2 : اهتمام الاطلاع في ممارسة الرقابة (القرر :
الشريبيهاد وتوبياغو المقررون الساعدون : البنقلاداش وآوفندا
وسايكالاس) .**

تم في إطار هذا الموضوع درس ثلاثة أصناف من الأخطاء المحتملة وهي : الأخطاء الضمنية ، والأخطاء المحتملة لدى إجراء المراقبة والأخطاء المحتملة لدى التثبت من الحقائق . واقر المؤتمرون في الاستنتاجات أن الحاسوب يمكن أن يخفف من عبء العمل وأن يقلص احتمال الواقع في الخطأ ، بالرغم من أن استخدام الحاسوب قد يؤدي إلى حدوث بعض الأخطاء الخاطئة . واتفق المؤتمرون أيضاً على أن استخدام مقاربة خاصة لقياس احتمال الخطأ في ممارسة الرقابة يمكن أن يساعد على تركيز الجهود على المجالات التي يتضاعف احتمال الخطأ فيها ، واستخدام الموارد بطريقة أفضل ، غير أنه تجدر الإشارة إلى ضرورة توخي الحذر في استخدام هذه المقاربة ، شأنها شأن أي أداة رقابية أخرى .

**الموضوع 3 التطورات الأخيرة في مجال الرقابة وابداء
اللامظفات حول الدين العام وعجز الموازين
(القرر : الكندا ، والمقررون الساعدون : التوفقا وسواريلاند
وزيمبابوا) .**

أثارت جلسات النقاش حول الدين وعجز الموازين عدة مسائل ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى العديد من الأجهزة العليا للرقابة ، وقد تضمنت هذه الجلسات مداولات ستكون ذات قيمة خاصة بالنسبة إلى لجنة الدين العام التابعة للانتوساي . ويعتقد أغلب المراقبين العاملين أنه يجوز لهم وابداء الملاحظات على المسائل المتعلقة بالديون وعجز الموازين ، ماداموا يحرضون على التركيز على المعلومات المتعلقة بالملاءمة والنوعية ل وعلى المسائل المتعلقة بسياسة الحكومة .

وأقر المؤتمرون كذلك أن هناك حاجة ملحة إلى إعداد كشف مالي حكومية سنوية تكون شاملة وتصدر في الوقت المناسب ، كما أكدوا على



ترأس مقرر جلسات النقاش الجلسة العامة الثانية ، التي صادر المؤتمرون خلالها على اتفاقيات هاراري التي تضمنت الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بكل من الواقع التي تم مناقشتها .

المؤتمر XV "لتكمل إنجازات المؤتمرات السابقة ، وان تصل نتائج هذا المؤتمر إلى الأجهزة العليا للرقابة في جميع أرجاء العالم " .

"إن المراقبين ينطلقون بمدورة هامة في تعزيز الساولة العامة ودعم شفافية العمليات الحكومية" . السيد س . ف مومندا ، رئيس زيمبابوي .

المناقشات والجلسات العامة تنشرى باصدار اتفاقيات هاراري

تناولت المناقشات التي جرت على امتداد الأسبوع ، 9 مواضيع ذات أهمية بالغة بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة . وتولى المراقبون العاملون الذين قبلوا القيام بدور المقرر اعداد الأوراق الرئيسية قبل انطلاق أشغال المؤتمر ، كما تولت الأجهزة العليا للرقابة التابعة لرابطة الكوميونيث اعداد الأوراق القطرية . وبادر المقررون بتلخيص الأوراق القطرية وانقسم الملاحظون والمشاركون خلال الاجتماع إلى ثلاث مجموعات تولت مناقشة الافتخار الواردة في هذه الأوراق القطرية . وترأس المراقبون العاملون جلسات النقاش بصفتهم مقررين مساعدين ، ثم اجتمعوا بالمقررين لتلخيص عمل المجموعات . وتم فيما بعد تقديم ملخص النتائج والتوصيات خلال الجلسات العامة ، كما تمت صياغة اتفاقيات هاراري بالاعتماد على نتائج المناقشات التي دارت خلال الجلسات العامة . وستعرض فيما يلي مقتطفات من المناقشات وملخصاً لاتفاقيات هاراري .

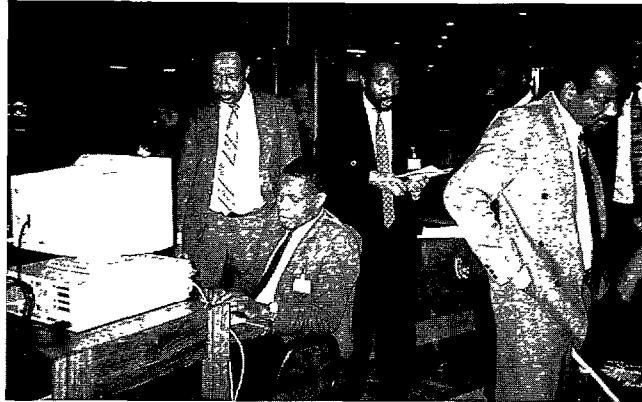
**الموضوع 1 : الرقابة على مردود إنفاق الأموال في الساولة
ال العامة (القرر : زيمبابوي والمقررون الساعدون : ساليزيا وغانا
وتوفالو) .**

شملت المناقشات المتعلقة بالرقابة على مردود إنفاق الأموال العديد من القضايا وانتهت إلى اصدار جملة متنوعة من التوصيات . ومن بين التوصيات التي صادق عليها المشاركون الاقتراحات التالية :

- ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة أن تلتافي التعليق على السياسات القائمة ، وان كانت الرقابة تؤدي غالباً إلى تغيير تلك السياسات .

- ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة أن تحرص على اصدار تقارير دورية وخاصة ، حتى تختصر الوقت الذي تستغرقه مناقشة التقرير خلال جلسات البرلمان .

- ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة أن تبادر بوضع استراتيجيات للتسويق قصد تقوية مفهوم مردود إنفاق الأموال من العموم ومن الهيئات الخاضعة للرقابة ومن البرلمان .



قدم سويفو سكتب المراقب والمراجع العام للزimbabwe خلال فترات الاستراعة عرضا حول نظام الائمة الذي ينفيه الكتب . وتفصلت المروض معايير البيانات ، والقيمة الالكترونية المأمة بالرائين ، ونظم ادارة قواعد البيانات ، والمطردة الماسبة ، وتصويب الامطار ، والنشر الكتبى .

نظم الحاسوب ، كما ظهرت الحاجة الى وضع أدلة لضمان سلامة الحاسوب ، والى دعم برامج التدريب الخاصة بالموظفين المختصين وغير المختصين .

واستجابة لاقتراح تقدم به المؤتمرون خلال الاجتماع المنعقد بلندن سنة 1990 ، تولت الاجهزة العليا للرقابة بالكندا وزيلاذنا الجديدة والمملكة المتحدة ، اعداد مشاريع ادلة لضمان سلامة الحاسوب . وتلانيا لازدواجية العمل ، قرر المشاركون ارسال الادلة الى لجنة رقابة البيانات آليا ، التابعة للإنتوساي قصد توزيعها على الأجهزة الأعضاء ، وبذلك تتمكن هذه اللجنة من تلقي الملاحظات والمعلومات حول حاجيات الأجهزة الاعضاء في مجال التدريب على رقابة معالجة البيانات آليا .



انقسم المشاركون الى ثلاثة مجموعات صغيرة خلال مناقشة كل من مواضيع المؤتمر وتولى رئاسة هذه المجموعات القراءون الساعدون للمواضيع ، وذلك بمساعدة موظفي الجهاز الاعلى للرقابة بالزimbabwe وبظهور على الصورة خلال مناقشات الموضوع السادس بضمان سلامة الحاسوب (من اليسار الى اليمين) : ج. بيلبار بافري سمير نظم المعلومات ، وماكيناف بيتر المراقب العام لبابوا نيوغينيا ، ورافي سويفو من الزimbabwe .

أهمية ان تواصل الاجهزة العليا للرقابة العمل الى جانب الحكومة من اجل وضع تعريف محدد لمفهوم الدين العام ، ومقاييس له ، ولتحديد النفقات التي تدخل ضمن ذلك المفهوم .

الموضوع 4 : تنظيم استراتيجي مرفق خاص بابحثرة الرقابة التابعة لرابطة الكورثول (المقرر : زياراتا المديدة) القراءون الساعدون (تنزانيا وغيانا وجزر الكايمان) .

أوصى المؤتمرون بإدراج هذا الموضوع في جدول أعمال المؤتمر المقبل اعتبارا للفائدة التي قد تحصل من جراء تبادل المعلومات حول مسألة التخطيط .

وبالرغم من تباين الخطط التي عرضها المشاركون واختلاف مناهج التخطيط التي يستخدمونها ، فقد حصل الاتفاق حول مجالات عديدة . وأجمع المؤتمرون على أن التخطيط ضروري وأنه ينبغي على الاجهزة العليا للرقابة وضع مقاييس للاداء تخضع لها الخطط التي يتلوون إعدادها . وقت الإشارة إلى أن عملية التخطيط ينبغي أن تشمل الأطراف الخارجية والموظفين كما أنه ينبغي على الاجهزة العليا للرقابة أن تتولى مراجعة أدائها بنفسها .

الموضوع 5 : قاعدة بيانات المعلومات المقارنة : تقويم البيانات المالية التي يتم المعول عليها من المراقبين العاملين (المقرر : الباكستان) .

نشأ الموضوع الخامس عن مشروع وضع معالمه خلال المؤتمر XIV المنعقد بلندن سنة 1990 ، وتم تقييمه خلال جلسة عامة واحدة . وقد اجمع المؤتمرون في لندن على انه من المفيد الحصول على معلومات حول صلاحيات الاجهزة العليا للرقابة الاعضاء وحجمها وبنيتها التنظيمية ومدى استقلاليتها ومواردها المالية وبرامج التدريب الخاصة بها .

وعملت المملكة المتحدة والباكستان على جمع البيانات وتضمنت الاوراق المتصلة بالموضوع الخامس الاجابات التي ارسلها 37 بلدا (من بين 51) . واجمعت الاجهزة العليا على ان هذه البيانات ستساهم في تحسين الاداء الرقابي في ضوء تجارب الاجهزة العليا للرقابة الأخرى وتوفير التسهيلات في مجال التدريب للأجهزة الشقيقة ، وطلب المساعدة أو تقديمها في المجالات المالية أو الفنية أو الاستشارية . وقررت الاجهزة المشاركة إحالة البيانات التي لم يتم بت فيها وبيانات التي تحتاج إلى إصلاح او تغيير إلى المراقب العام للباكستان قبل تاريخ 31 ديسمبر 1993 .

الموضوع 6 : سلامة الحاسوب : تقويم المهاميات وتدريب الوظيفين ووضع دليل لسلامة الحاسوب (المقرر : اسرايلا ، والقراءون الساعدون : الورينيرس ، وبابوا نيوغينيا ، وليزونتو) .

برزت العديد من نقاط الاتفاق خلال مناقشة هذا الموضوع ، كما أقر الجميع الفائدة التي قد تحصل من ابلاغ نتائج اعمال هذا المؤتمر الى لجنة معالجة البيانات آليا التابعة للإنتوساي . وأجمعت الاجهزة العليا للرقابة ايضا على أنه يجب على المراقبين استخدام منهج محمد لمراجعة

الاحيان الردع، في حين يعني الوصف الثاني اي " الكلب البوليسي " المطاردة واللاحقة وتشتمل الاشياء وبث الخوف . ويطلق الوصف الاول في اغلب الاحيان على الرقابة التقليدية في حين يمثل الوصف الثاني النهج المعروف برقابة الاستقصاء . ويتوقف القيام باحد هذين الدورين في اغلب الحالات على نطاق الصلاحيات التشريعية المخولة للجهاز الاعلى للرقابة . بيد أنه حصل الاجماع على أنه من الأفضل أن يكون للمراقب الحكم الأخير في اختيار النهج الرقابي الذي يراه مناسباً لكل حالة معينة .

الموضوع 9 : مبادرة رابطة الكومونولث للتدريب : دورها المستقبلية (القرر : كينيا) .

دارت المناقشات حول الموضوع في جلسة عامة واحدة مثلما هو الشأن بالنسبة الى الموضوع الخامس . واقر المؤتمرون فوائد مبادرة رابطة الكومونولث للتدريب ، وتقديموا بالشكر الى وكالة التنمية الخارجية و CIPFA على دعمهما لهم ، كما عبروا عن رغبتهم في ان يتواصل العمل بهذه المبادرة . وطلب المشاركون من المكتب الوطني للرقابة بالملكة المتحدة ان يواصل سعيه من اجل ضمان تمويل برامج التدريب ، مع الاعتراف بضرورة ادخال بعض التغييرات على العمليات واجراءات التمويل والبرامج . وتم حث الاجهزة على تقديم باقتراحات في مجال التدريب ، وتبادل المعلومات من اجل تطوير برامج التدريب ومراجعتها وتوفيرها ، حتى تساهم بذلك في الجهود التي يبذلها المكتب الوطني للرقابة لضمان استمرار برامج مبادرة رابطة الكومونولث للتدريب . و أكد جميع الحاضرين ايضا على اهمية مواصلة التعاون بين مبادرة رابطة الكومونولث للتدريب والبرنامج الانمائي للانتوساي .

اهتمام المؤتمر

حرص المؤتمرون وضيوف المؤتمر والرافدون مع اقتراب نهاية الأسبوع على مراجعة برامج المؤتمر وانشطته ، وعلى التعبير عن شكرهم للجهاز المستضيف . وتولى السيد ل ديفيس ديزوتال ، المراقب العام للكندا خلال حفل العشاء الختامي القاء كلمة باسم جميع المشاركين في المؤتمر عبر فيها عن ثائق شكره وتقديره لمنظمي المؤتمر . وكانت المصادقة على " اتفاقيات هاراري " خاتمة لسلسلة من الاجتماعات الحماسية التي كثر خلالها تبادل الافكار ، كما كانت البرامج الاجتماعية والزيارات فرصة للإطلاع على النظام الحكومي للزمبابوي ، والتعرف على شعبه وثقافته . واتفق الجميع على ان الروابط المهنية والعلاقات الشخصية قد توصلت خلال هذا الأسبوع " بعاصمة الشمس المشرقة " . للحصول على مزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بمكتب المراقب والمراجع العام بالزمبابوي . ■

الموضوع 17 : انظار الرقابة على صرodore الاموال فيما يتعلق بالمشتريات في مجال الدفاع (القرر : الملكة المعبدة ، القررون الساعدون : غراثادا وسرى لانكا وقبرص) .

تناولت المناقشات حول موضوع المشتريات في مجال الدفاع العديد من المسائل الهامة مثل الجدال السياسي حول الاقتصاد وقضايا الدفاع وموضوع المشتريات وإجراءات التعاقد . وأشار المؤتمرون عموماً الى انه ينبغي ان يكون للأجهزة العليا للرقابة الصلاحيات التي تخول لها رقابة مشتريات اجهزة ونظم الدفاع والعقود الخاصة بها ، وأنه يجوز للجهاز الاعلى للرقابة أن يبدى رأيه حول انعكاسات الاستيراد . وقد ساندت الأغلبية العطاءات التنافسية في مجال العقود ، وأدت المناقشات الى تحديد العديد من المجالات التي تستدعي الدرس عند مراجعة العقود التنافسية والتفاوضية . وتضمنت الورقة التي لخصت المناقشات الجماعية قائمة مرجعية للرقابة على مردود اتفاق الاموال فيما يتعلق بالمشتريات في مجال الدفاع . وأشار المؤتمرون ايضاً الى ان رقابة هذه المشتريات " قد تتبع للأجهزة الرقابية المعنية بالأمر ، الفرصة للعمل المشترك في بعض المجالات ، بدون تجاوز صلاحياتها او انتهاك سيادة بلدانها " .

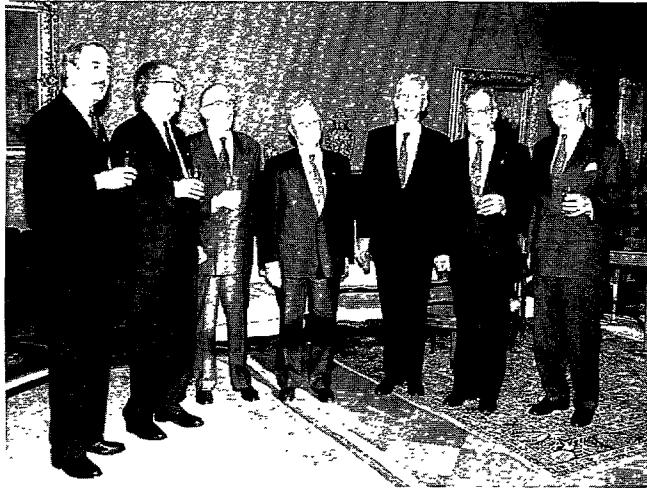
الموضوع 7 ب : الرقابة على مطالع النقل (القرر : الهند القررون الساعدون : الملادي والباربادوس وسيراليوني)

أكدت الأجهزة الاعضاء المشاركة في المؤتمر على ضرورة إجراء رقابة الاداء على قطاع النقل ، بالرغم من الاعتراف بأن الرقابة على تنفيذ السياسة الخاصة بالنقل يتوقف على نطاق الصلاحيات المخولة للجهاز الاعلى للرقابة وعلى وجود سياسة وطنية في مجال النقل . وتطرق المؤتمرون في هذا الإطار الى قضايا البنية والخصوصية ، واقتصر البعض ان يتواصل النظر في هذه المسائل في مواضيع تتم مناقشتها خلال المؤتمر المقبل . وتم التأكيد من ناحية اخرى على الحاجة الى الخبرات الفنية ، وأبرز المؤتمرون ان رقابة مرافق النقل مرتبطة غالباً بتوفير المستشارين وتطوير التقنيات الرقابية الحيوية الملائمة .

الموضوع 8 الى اي مدى يمكن للمراقب ان يتمول من " مارس " الى " متعقب للمخالفين للقانون " . (القرران : الغربادا والباكستان ، القررون الساعدون بجزر السليمون وروانة كونغ ، وبربودا واتيغا ، وساموا الفريية) .

تولت الغويان اعداد الورقة الرئيسية حول هذا الموضوع غير انها لم تتمكن للأسف من ايفاد ممثل عنها في المؤتمر ، فعهد الى الباكستان بالقيام بدور المقرر . وقد بدأت المناقشات حول الموضوع بشرح المفهومين اعلاه . فنعت " كلب الحراسة " يعني الحراسة والتربية وفي بعض

محكمة الحسابات البلجيكية تبحث في تطوير دور الجهاز الأعلى للرقابة



اشرف رئيس مجلس النواب السيد نوئرس (الخامس من اليسار على تنظيم مثل استقبال على شرف المشاركين في ندوة بروكسال . ويظهر على الصورة من اليسار الى اليمين : السيد عبد الرحيم رئيس محكمة الحسابات التابعة للمجموعة الاوروبية ، والسيد نائب الرئيس الاول لمجلس الدولة بلجيكي ، والسيد ديبادنس رئيس محكمة التحكيم بلجيكي ، والسيد ستراندار الرئيس الاول لمحكمة الاستئناف ، والسيد نوئرس ، والسيد فان دي فالدي الرئيس الاول لمحكمة الحسابات بلجيكية ، والمدعي العام زافلبارغ رئيس محكمة الرقابة باللانا .

جميع الانشطة الرامية الى تحقيق الاهداف المنصوص عليها . واضاف في الختام أن تنوع المناهج والتقنيات الكمية والتوعية المتوفرة حاليا للمرأقبين قد سهلت اجراء مثل هذه التغييرات .

وأبرز السيد جوزي كيلو من الجهاز الاعلى للرقابة بلجيكيا الطبيعة التطورية لهذه التغييرات في مجال الرقابة ، مشيرا إلى الدور الجديد الموكول الى المحكمة في مجال الرقابة على عائدات الضرائب . وتضطلع المحكمة بصفتها مراقبا خارجيا مستقلة بمهمة جديدة تتمثل في اخطار البرلمان بمدى نجاح الإدارة التنفيذية الحكومية في اداء مسؤولياتها في مجال جمع الضرائب ، وفي التنبيه الى النقصان والهبات التي يتم الكشف عنها .

وناقش المشاركون في الندوة فضلا عن ذلك العلاقة الفريدة القائمة بين الجهاز الاعلى للرقابة والبرلمان ، وقد أكد السيد داييس احد الاعضاء البرلمانيين على الطبيعة التعاونية لهذه العلاقة التي تزداد وثوقا يوما بعد آخر، ذلك أن محكمة الحسابات البلجيكية لاكتفى برفع تقاريرها الى البرلمان بل توفر جملة متنوعة من الخدمات في شكل

شهدت محكمة الحسابات البلجيكية في 29 يونيو 1993 حدثا تاريخيا هاما تمثل في رفع تقريرها السنوي الى 150 الى البرلمان (انظر الأخبار الموجزة ص 2) . وتخلينا لهذا الحدث ، نظمت محكمة الحسابات بالتعاون مع مجلس النواب ندوة عنوانها " الرقابة المالية العامة على ابواب القرن الحادي والعشرين الاتجاهات والابتكارات " . والقى ممثلون عن البرلمان والحكومة ومحكمة الحسابات كلمات تناولوا فيها القنوات الهامة التي شهدتها نطاق الرقابة على القطاع العام . وعبر رؤساء بعض الاجهزة العليا للرقابة الأخرى داخل المنطقة ومن المجموعة الاوروبية والكندا عن وجهات نظرهم حول هذه القضايا .

وتلت كلمة الترحيب التي قدمها رئيس مجلس النواب السيد شارل فاردينان نوشب ، كلمة الافتتاح التي القاها السيد جيروم فان دي فالدي الرئيس الاول لمحكمة الحسابات . و أكد السيد فان دي فالدي في كلمته على اتساع نطاق عمل الجهاز الاعلى للرقابة وتنوع صلاحياته . وأشار الى انه بالرغم من ان عمل الاجهزة العليا للرقابة يقوم في الاصل على التثبت من شرعية النفقات الحكومية وتنظيميتها (المطابقة مع التشريعات مثلا) ، فإن اغلب الاجهزة تركز جهودها حاليا على تقويم أداء الادارة العامة . ووصف السيد فان دي فالدي التجربة البلجيكية مبينا ان البرلمان البلجيكي شجع هذه المقاربة الجديدة اعتقادا منه بأن المراقبة البرلمانية لذلك الحجم الكبير من النفقات الحكومية لابدغي ان تقتصر على رقابة الشرعية ، بل يجب ان تشمل رقابة الادارة ايضا . واختتم كلمته بتصنيف انواع الرقابة كالتالي : رقابة الكفاءة (مثال العلاقة بين حجم النفقات والاهداف المرسومة لبرنامج ما) ورقابة الفعالية (إلى أي مدى مثلا تم تحقيق الاهداف المرسومة بواسطة الوسائل المتوفرة) .

وتناول الكلمة إثر ذلك كل من بيار جوكس (الرئيس الاول لمحكمة الحسابات الفرنسية) وهانك كونينغ (رئيس محكمة الحسابات الهولندية) وهابنزن غونتر زافلبارغ (رئيس محكمة الحسابات الالمانية) ، ودينيس ديزوتال (المراقب العام للكندا) مؤكدين على اهمية مقارنة التجارب وتبادل الآراء حول المناهج والمقاربات الرقابية .

أما فيما يتعلق بالتجربة البلجيكية ، اشار السيد جوزيف بيكر ان اصدار قانون الموارنة المؤرخ في سنة 1989 قد سهل عمل المحكمة في مجال الرقابة على الادارة . وقد نص القانون الجديد على نظام موازنة جديد، كما أوكل دورا كثرا اهمية " موازنة البرامج " التي تشمل

والقواعد التي وضعتها وغيرها من الوثائق الأخرى الرامية أساساً إلى
تطوير الرقابة الحكومية .

واختتم السيد ويليام دومازي رئيس محكمة الحسابات البرنامج
بتلخيص أهم النقاط التي أثارها المتحدثون ، وبالتأكيد على ضرورة
إنشاء مؤسسة للرقابة الخارجية الكفالة . وأشار كذلك إلى أن المقاربات
الرقابية الجديدة قد فتحت أمام الأجهزة العليا للرقابة آفاقاً أكثر رحابة ،
كما أن ظهور هذه العوامل الجديدة سيساهم في تغيير الأسلوب
التقليدي للرقابة المالية والرقابة ، بعد أن بدأت الأجهزة العليا للرقابة
تنكيف مع محيطها الجديد .

وستتولى محكمة الحسابات نشر أعمال الندوة بما في ذلك النص
الكامل للكلامات ، وللخاص للانشطة . للحصول على مزيد من المعلومات

يمكنكم الاتصال بالعنوان التالي . ■ Brussels Belguim

دراسات أو تحاليل . واختتم السيد دايمس تدخله بالتأكيد على أنَّ
الجهاز الأعلى للرقابة يخدم أهدافه الحقيقة بتوفير المعلومات التي من
 شأنها أن تساعد البرلمان على ممارسة صلاحياته الدستورية .

وقد أخذ المشرفون على تنظيم البرنامج بعين الاعتبار الجوانب
الدولية والمظاهر التي تتخطى الحدود القومية التي تميز نطاق الرقابة
الواسع . وفي هذا الإطار تحدث السيد اندرى ميدالهوك رئيس محكمة
الحسابات التابعة للمجموعة الأوروبية والأجهزة العليا للرقابة التابعة
للبلدان الأعضاء في المجموعة الأوروبية ، مؤكداً على مبدأ المساعدة الذي
تنص عليه معاهدة ماستريخت باعتباره إداة ناجحة لتعزيز التعاون .

وقد أكد الدكتور هاينز غونتر زافلبراغ الرئيس السابق لمنظمة
الإنتوساي وعضو مجلسها التنفيذي في كلمته على التعاون الدولي .
وذكر الدكتور زافلبراغ بتجاربه الشخصية وبالنحوات التي حققتها
الإنتوساي في مجال التعاون ، كما شدد على أهمية معايير الإنتوساي ،

وضع خطة استراتيجية للرقابة عن طريق معالجة البيانات آلياً من خلال التعاون الدولي

إعداد فرانشيسكو ج. دال بوزو مقرر المجلس الدولي سابقاً ورالف رابينغ ، مقرر المجلس الدولي للمراقبين التابع لمنظمة منتدى شمال الأطلسي

المالية . ونستعرض فيما يلي أهم خطوات العمل :

- أعد المجلس مسودة أولية حول منهجية رقابة الأداء وقواعدها ، تم ارسالها إلى الأجهزة الثلاثة المساعدة في المشروع في نهاية شهر أكتوبر 1992 .
- اجتمع ممثلو المجلس خلال شهر نوفمبر 1992 ببروكسل ، بمجموعة من الخبراء التابعين للأجهزة العليا للرقابة ، ودام اللقاء أسبوعاً كاملاً .
- أعد المجلس بالاعتماد على نتائج المناقشات التي دارت خلال اللقاء ، مسودة منقحة للمشروع ، تم ارسالها إلى الأجهزة العليا للرقابة خلال شهر فبراير 1993 .
- في لقاء دام أسبوعاً كاملاً بواشنطن خلال شهر أبريل 1993 ، تولى ممثلو المجلس بالتعاون مع مجموعة من الخبراء من الأجهزة العليا للرقابة ، إعداد الصيغة النهائية للمنهجية والقواعد الرقابية .
- صادق المجلس في 25 يونيو 1993 على المنهجية والقواعد الرقابية

منهجية وقواعد رقابة الأداء باستخدام البيانات المالية آلياً

استجابت الوثيقة المصادق عليها والتي تحمل عنوان «منهجية إجراء رقابة الأداء باستخدام البيانات المعالجة آلياً» في إطار تنفيذ الخطة الاستراتيجية للرقابة بواسطة معالجة البيانات آلياً التي تشمل

الخطة

تضمن عدد المجلة الصاردي في يوليو 1992 مقالاً حول انشطة المجلس الدولي للمراقبين التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي من أجل وضع خطة استراتيجية للرقابة بواسطة معالجة البيانات آلياً خلال الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى سنة 1996 ، واعداد القواعد التكميلية للرقابة المالية . وقد ابرز المقال ايضاً مساعدة الأجهزة العليا للرقابة بكل من هولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى جانب المجلس في اعداد خطة العمل والقواعد الرقابية .

وتوصل المجلس خلال المرحلة الاولى للمشروع إلى وضع جملة من القواعد الرئيسية إلى ضمان انجاز الاعمال الرقابية عن طريق معالجة البيانات آلياً وال المتعلقة بفحص الكشوف المالية . وقد خطط المجلس في مرحلة ثانية لوضع قواعد لرقابة الأداء بواسطة استخدام البيانات الآلية . ويتضمن هذا المقال تقريراً حول إطار العمل خلال المرحلة الثانية من الخطة .

أطوار العمل

وافقت الأجهزة العليا للرقابة المساعدة في هذا المشروع منذ البداية على مواصلة مساعدة المجلس خلال المرحلة الثانية من اعداد الخطة . وكان المنهج الذي اتباهه الفريق لوضع قواعد رقابة الأداء ، هو في مجلمه نفس المنهج الذي تم اتباهه لوضع الخطة الاستراتيجية والقواعد



السيد دال بوزو (من منظمة منتدى شمال الأطلسي) الثاني من اليسار ، يلقي ملخصه للسيد بوشر (الراقي العام للولايات المتحدة ورئيس المجلس التنفيذي للإثنين) الرابع من اليسار ، الثالث الذي وصل إليها المشروع لإعداد خطة للرقابة بواسطة استخدام البيانات الآلية . وقد مقر هذه الملة ايضًا ممثلون من الأجهزة العليا للرقابة العليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة .

المجلس بوضع القواعد التالية : " التنظيم العام لعملية المعالجة الآلية للبيانات " . و " تخطيط عملية معالجة المعلومات آلياً ومراقبتها " و " وضع النظم " . وتمثل هذه القواعد نقطة انطلاق يمكن للمجلس ان يعتمد عليها في المستقبل للنظر في تفاصيل قضايا معالجة البيانات آلياً داخل الهيئات التابعة لحلف شمال الاطلسي .

وقد تم رسم هدف رقابي محدد بالنسبة الى كل من المجالات التي تمت تغطيتها ، اضافة الى جملة من الاسئلة النموذجية التي تطرح عادة على الفريق الرقابي قصد النظر فيها . ويتم طرح هذه الاسئلة بحيث تقتضي الإجابة ب " لا " مزيدا من الاستقصاء والتحقيق . وتعتبر كلمة " نموذجي " مصطلحا أساسيا لتطبيق هذه القواعد ، نظرا الى ضرورة تغييرها باستمرار حتى تكون مثلا يعكس شواغل الهيئات التابعة لحلف شمال الاطلسي . واضافة الى ذلك يتبع تعديل هذه القواعد واستكمالها استجابة للاراء التي تصل المجلس بعد فترة من استخدام القواعد .

الاستنتاجات

إن في وضع منهجمة رقابة الاداء ، والقواعد النموذجية تأكيد لفوائد التعاون الدولي وتبادل الخبرات . وتتوفر منهجمة والقواعد اطارات ملائمة لعمل المجلس ، يساعد على ارساء مقاربة متكاملة لهذا الصنف من الرقابة كما ان التطبيق الالي للقواعد من شأنه ان يوفر حفلا للمعارف المشتركة سيشهد مزيدا من التطور ، ويمكن المجلس من تعزيز فائدة ملاحظاته .

الحصول على معلومات اضافة يمكن الإتصال بكاتب المقال ،
بالمجلس الدولي للمراقبين ■

NATO Brussels Belguim ■

الفترة المتقدمة من سنة 1992 حتى سنة 1996 " لهدين اثنين من اهداف الخطة الاستراتيجية ، وهما :

- وضع منهجمة لإجراء رقابة الاداء بواسطة البيانات المعالجة آليا من شأنها أن تساعد على ارساء مقاربة شاملة لهذا الصنف من الرقابة ، وذلك من خلال توفير اطار مرجعي محدد لها .
- اصدار قواعد نموذجية تساعد المراقبين على تحديد المسائل المتصلة برقابة الاداء عن طريق استخدام البيانات المعالجة آليا وتقديمها والتخطيط لها وتناولها .

النرم

تصف المنهجية المصادر عليها بايجاز المسار الذي ينبغي اتباعه عند تخطيط رقابة الاداء باستخدام البيانات المعالجة آليا ، واجراءها ، واعداد التقارير حول نتائجها . ومن الجوانب الهامة في هذه المنهجية ، وضع انموذج متكامل لخطيط الوثائق والتقارير .

وتساعد هذه المنهجية الى جانب ذلك على وضع مقاربة تتميز بالكفاءة في مجال رقابة الاداء ، وذلك باعتماد على المعلومات التي جمعها المراقبون لدى تطبيق قواعد الرقابة المالية التي تم وضعها خلال المرحلة الاولى للمشروع .

القواعد النموذجية لرقابة الاداء باستخدام البيانات

المراجعة آليا

حددت خطة الرقابة الاستراتيجية ثلاثة مجالات يمكن ان تشكل نقاط الاهتمام الرئيسية في رقابة الاداء باستخدام البيانات المعالجة آليا وهي: التنظيم والادارة والمشتريات .

وسعيا الى تبسيط العمل الرقابي في كل من المجالات الثلاثة ، بادر

نَبْذَةٌ رَقَابِيَّةٌ : مَكْتَبُ الرَّاقِبِ الْعَامِ بِجَمِيعِ رَبِيعِ الْبَانَامَا

اَلْفَلِيَّةُ التَّارِيَّفِيَّةُ

- 7 - اخطار المحكمة العليا للقضاء بكل تصرف غير شرعي وغير مطابق للدستور من شأنه ان يضر بالاموال العامة .
- 8 - ارساء مناهج ونظم محاسبية خاصة بالقطاع الحكومي (بما في ذلك الدواير المحلية والبلدية والمؤسسات العامة) .
- 9 - رفع تقارير حول الوضع المالي للادارة العامة الى البرلمان والى السلطة التنفيذية ، والنظر في امكانية الاستجابة لطلاب الحصول على اعتمادات اضافية من الوزارنة العامة للدولة .
- 10 - الاشراف على الاحصائيات الوطنية وادارتها .
- 11 - رفع التقرير السنوي الذي يعرف " بتقرير المراقب العام " الى السلطة التنفيذية والبرلمان خلال شهر مارس من كل سنة .
- 12 - انتداب العدد اللازم من الموظفين طبقا لاحكام الدستور الوطني ولما ينص عليه القانون المنظم لعمل المكتب .
- 13 - البت بشأن حسابات مسؤولي القطاع العام في حال وجود مخالفات قانونية .

البُنيَّةُ التَّنظِيمِيَّةُ لِلْمَكْتَبِ

يعد مكتب المراقب العام حوالي 2.000 موظف ، يحمل 55 % منهم شهادة البكالوريوس و 10 % شهادة الماجستير او الدكتوراه . في حين لا يزال الى 35 % الاخرون يزاولون دراستهم الجامعية حتى الان . ويضم المكتب عددا كبيرا من المحاسبين والمتخصصين في مجال الاقتصاد وعلم الاحصاء . وقد تم اخيرا وضع معايير جديدة تشرط حمل شهادة البكالوريوس للحصول على اي ترقية مهنية .

- ويضم الجهاز الاعلى للرقابة 13 ادارة ، لكل منها مصالحها وأقسامها ، وهي التالية
- 1 - ادارة الاستشارات القانونية : توضح الجانب القانوني لاعمال المكتب والإجراءات التي يتخذها المراقب العام .
 - 2 - ادارة الرقابة العامة : تتولى اجراء الرقابة اللاحقة بما في ذلك الرقابة المالية ورقابة الاداء .
 - 3 - ادارة المراقبة الجبائية : تتولى ادارة الرقابة السابقة على الاموال العامة .
 - 4 - ادارة الإحصاء والتعداد : تتولى تنظيم الإحصائيات الوطنية وتقديم نتائج عمليات التعداد العام .

- 5 - ادارة المساءلة : تمسك الحسابات الوطنية طبقا لاحكام القانون .
- 6 - ادارة الموارد البشرية : تشرف على انتقاء موظفي المكتب وتدريبهم .
- 7 - ادارة الشؤون المالية والادارية : تتولى الاهتمام بعمليات المكتب .

وضعت جمهورية الباناما بعد حصولها على استقلالها من كولومبيا في 3 نوفمبر 1903 نظاما حكوميا يضم محكمة الحسابات ، التي عهد اليها بمراجعة الحسابات الوطنية وبالحفاظ على الممتلكات العامة . وفي سنة 1917 تم اصدار قانون جديد اعاد تنظيم بنية المحكمة ، وغير اسمها الى مكتب رقابة الحسابات . ومن اهم وظائف المكتب رقابة النفقات الحكومية وضمان حسن استخدام اموال الدولة . وبعد سنتين من هذا التاريخ ، اعيد تنظيم المكتب من جديد ، قصد ارساء نظام للساعة الحكومية يهدف الى فحص الحسابات الوطنية . كما شهد المكتب مزيدا من التغييرات بمصادقة البرلمان على القانون رقم 84 المؤرخ في 29 ديسمبر 1930 والذي تم بموجبه انشاء مكتب المراقب العام الذي عهد اليه مسؤولية مراقبة الاموال العامة وتنظيمها والاشراف عليها ، ومسؤولية مسک الاحصائيات الوطنية والرسمية .

وينظم الفصل الثالث من الدستور الوطني المعدل سنة 1972 عمل المكتب ، وتنص المادتان 275 و 276 من هذا الفصل على مهام مكتب المراقب العام ومسؤولياته . وصادق البرلمان الى جانب ذلك على قانونين اضافيين يتعلقان بعمل المكتب ، وهما القانون الثاني والمثرون الصادر في 9 ابريل 1976 الذي يخول للجهاز الاعلى للرقابة اجراء " الرقابة السابقة " ، والقانون الثاني والثلاثون المؤرخ في 8 نوفمبر 1984 الذي يصف النظام الاساسي لمكتب المراقب العام ومهامه ومسؤولياته .

دُورُ الْمَكْتَبِ وَأَنْعَصَائِهِ

طبقا لاحكام الدستور الوطني المعدل في 1972 ، تشمل مهام المكتب المسؤوليات التالية :

- 1 - مسک الحسابات الوطنية ، بما في ذلك الدين الداخلي والخارجي
- 2 - الاشراف على الاموال العامة ، وتنظيمها ومراقبة تداولها ، وضمان شرعية العماملات المالية . وللجهاز الاعلى للرقابة أن يحدد الحالات التي تستوجب اجراء الرقابة السابقة او اللاحقة .
- 3 - فحص حسابات مسؤولي القطاع العام ورقابتها واعداد التقارير حولها .
- 4 - اجراء الفحوصات والتحريات التي تكشف عن مدى حسن استخدام الاموال العامة ، ورفع تقرير الى الوكيل العام للجمهورية اذا ما كشفت التحريات انه لم يتم استخدام الاموال العامة بطريقة ملائمة
- 5 - استلام تقارير موظفي القطاع العام حول الادارة الجبائية ، بما في ذلك الدواير التنفيذية والمحليه والبلدية ، والمؤسسات العامة .
- 6 - اتخاذ الاجراءات الضرورية لضمان مصداقية المؤسسات العامة .

قسم المراقبة التابع لوزارة التخطيط والسياسات الاقتصادية بتاريخ 31 يوليو من كل سنة . و بعد ثلاثة اشهر من المناقشات وتنسيق العمل مع الهيئات الحكومية الاخرى ، ترفع المراقبة الى البرلمان بتاريخ 30 سبتمبر . وعلى هيئة المراقبة مناقشة موازنة المكتب مع الهيئات وكذلك الجهاز الاعلى للرقابة في اجل لا يتجاوز ثلاثة اشهر ، وذلك قبل ان تحدد التخفيضات او الزيادات التي ينبغي القيام بها . وللبرلمان بعد ذلك ان يصادق على المراقبة او ان يعترض على تنفيذها .

المهام ذات الاولوية

يواجه الجهاز الاعلى للرقابة تحت ادارة المراقب العام الحالي السيد روبن . د . كارلاس ، اربعة تحديات هامة فيما يتعلق بالاعمال الروتينية اليومية .

1 . ينص القانون 32 المؤرخ في 8 نوفمبر 1984 على انشاء محكمة الاحصاء . الا ان الامرين 36 و 65 الصادرين سنة 1990 والذين وقع عليهما الرئيس ، نصاً على إعادة تنظيم ادارة املاك الدولة . وتضم هذه الدارة ثلاثة قضاة يتولون مسؤولية النظر في قضايا الغش والفساد واختلاس الاموال ، وذلك فيما يتعلق بأملاك الدولة . ولا يجوز لهؤلاء القضاة إصدار حكم بالسجن على شخص ما ، بل يمكنهم انتزاع الاموال والممتلكات موضوع القضية وتسلیمها الى الخزينة العامة ويوجد امام هذه الادارة حتى الان اكثر من 500 ملف ، يتعلق اغلبها بقضايا الفساد في الحكومة العسكرية خلال العشرينة المنقضية .

2 . تضطلع ادارة الرقابة العامة بمسؤولية رقابة الكشف عن المالية للحكومة . وتسعى هذه الادارة حاليا الى اعادة ترتيب النظم الرقابية (بمساعدة الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ومكاتب الرقابة الخاصة) قصد ارساء نظام جديد يضمن الادارة المالية السليمة لاموال العامة .

3 . بعد مضي عشرين من إهدار الموارد الجبائية داخل الحكومة ، تسعى ادارة المراقبة الجبائية الى ضمان حسن استخدام الاموال وليس ذلك بالامر الهين نظرا لصعوبة انتهاج سياسة تشتمل التخفيض من المراقبة عند الضرورة ، مع الحرص في الان نفسه على ضمان المطابقة مع القوانين لدى استخدام الاموال العمومية .

4 . ان عصرنة الادارة العامة يقتضي اعادة ترتيب المناهج والنظم ، وبناء على ذلك ، فان ادارة النظم والمناهج تضطلع بدور هام داخل الحكومة . وتساعد هذه الادارة في ظل النظام البيروقراطي ، على ارساء مناهج جديدة ترمي الى تحسين كفاءة النظم الادارية الحكومية وفعاليتها . للحصول على مزيد من المعلومات ، يمكنكم الاتصال بمكتب المراقب العام :

Apartado 5213, Ciudad de Panamá 5, ■

8 . ادارة الهندسة : تتولى مراجعة مخططات البناء وعمليات الترميم التي تقوم بها الحكومة ، وذلك قصد التثبت من حسن استخدام الاموال العامة .

9 . ادارة البرمجة : تشرف على اعداد الدراسات الاقتصادية بمساعدة وزارة التخطيط والسياسات الاقتصادية .

10 - ادارة النظم والبرامج : تتولى مساعدة الهيئات الحكومية والمؤسسات العامة على اعادة تنظيم العمليات الادارية .

11 . ادارة نظم البيانات : تشرف على تنسيق استخدام جميع نظم الحاسوب . وهي تضم أكبر قاعدة للبيانات في البلاد ، بما في ذلك المراقبة الوطنية .

12 . ادارة النيابات التجارية : تتولى مراجعة عمليات الفنصليات والجمارك التابعة لمملكة بناما .

13 . ادارة ميانة املاك الدولة : تقوم مقام هيئة المحكمة في فحص قضايا الغش والفساد التي تلحق بالاموال العامة ، كما تتولى تقدير الغرامات التقديمة بعد ثبوت الادلة .

استقلالية المكتب

بعد الجهاز الاعلى للرقابة دائرة مستقلة عن الدولة ، وهو ليس مسؤولاً إزاء اي دائرة اخرى ، باستثناء الحالات الجنائية او في حال دعوة المراقب العام للادلاء بالشهادة أمام البرلمان . وبين البندان 275 و 276 من الدستور الوطني وكذلك القانون الا 32 المؤرخ في 8 نوفمبر 1984 (النظام الاساسي) استقلالية المكتب . وينص التشريع على الاحكام الخاصة بتعيين رئيس الجهاز الاعلى للرقابة ، وبمدة توليه لنفسه : " يتولى الرئيس تعيين المراقب العام ، وينبغي ان يصادق البرلمان على هذا التعيين بثلثي الأصوات . وتمتد فترة توليه لهذا المنصب إلى خمس سنوات ، وهي نفس المدة الرئاسية ، ويشرع في اداء مهامه بداية من أول يناير من السنة المالية . وينبغي ان يكون المراقب العام مواطناً بنانياً بالولادة ، وان يكون حاصلاً على شهادة جامعية عليا ، وان يكون قد بلغ سن الا 35 من العمر على الأقل ، والا يكون قد صدر ضده حكم من احدى المحاكم القضائية ، او الادارات العامة . ولا يمكن عزل المراقب العام الا في حال تقديمها لاستقالته ، او في صورة ادانته من قبل المحكمة العليا بخرق الواجبات المرتبطة نحو الادارة العامة .

ويخول للجهاز الاعلى للرقابة الاطلاع على جميع المعلومات ، ومراجعة السجلات والكشف عن المالية . كما يجوز للمكتب استجواب موظفي الهيئات الحكومية للحصول على المعلومات الضرورية لعمله . و اذا ما قرر مسؤول ما ان هناك معلومات لا يمكن للجهاز الاعلى للرقابة الاطلاع عليها ، فللمكتب ان يرسل اليه امراً رسمياً بالحضور للحصول على المعلومات التي طلبها . وتنتمي حالة مراقبة الجهاز الاعلى للرقابة الى

الواحدة . ويمكن للقراء ايضاً أن يرسلوا هذا العنوان للحصول على فهرس النشريات المتوفرة حول المؤسسات والقوانين الفرنسية .

❖ ❖ ❖ ❖ ❖

❖ أصدرت المستشارية الفيدرالية النسوية خلال سنة 1992 ، بحثاً موجزاً يحمل عنوان : « الادارة العامة في النساء - المراقبة المالية المفروضة على الإدارة العامة » . ويقدم هذا البحث المتعلق بالرقابة الحكومية ، دراسة وجيزة حول التطور التاريخي لمحكمة الحسابات النسوية ، و حول اهداف مراقبة الموارد المالية العامة ، و اهداف مراقبة الموارنة العامة ، كما يعرف بالبادىء، الاساسية للرقابة الحكومية . وتناولت البادىء، الاساسية لمراقبة الموارنة العامة النظام الاساسي للصلاحيات الرقابية (الامتيازات البرلمانية ، والاستقلالية والمساءلة) ، و الجوانب المختلفة لعملية المراقبة نفسها وجوهها وشكلها (الشمولية والترابط والتباين مفهوم معايير الرقابة وطبيعتها المنطقية)، وكذلك طريقة إعداد العمل الرقابي وتنفيذها (الآنية ، والاستماع الى الاطراف المعنية بالأمر والطبيعة العلنية للعملية الرقابية) ، ويمضي البحث في وصف الاهداف المختلفة للاعمال الرقابية التي تتولى محكمة الرقابة النسوية اجراءها عادة ، وكذلك عملية التخطيط لكل صنف من الاعمال الرقابية (الرقابة العامة ، ورقابة المشاريع ، والرقابة الانتقائية ، ورقابة النظم والبرامج ، ورقابة المتابعة ، والرقابة الانتقائية المنزوجية) و يتطرق التأليف الى عملية رفع التقارير الى البرلمان و الى المجال التشريعية الاقليمية . ويعكس البحث وجهة نظر المؤلف الخاصة وينتهي بعدد من الاقتراحات الرامية الى اصلاح منهج عمل المحكمة . ويمكن الحصول على نسخ من هذا البحث المتوفر باللغات الالمانية والفرنسية والانجليزية مجاناً من محكمة الرقابة النسوية :

- Dampschiffstrasse 2 1033 . Viena , Austria

❖ ❖ ❖ ❖

❖ تولى المراقب العام للكندا بعد رقابة الكشف عن الموارنة الحكومية اعداد تقرير حول العجز السنوي والديون المتراكمة . وسعياً الى تيسير عملية فهم الارقام المفصلة لنسبة العجز وانعكاساتها ، بادر مكتب المراقب العام بتمويل ندوة خصصت لمناقشة المسائل المتعلقة بموضوع العجز والدين العام . وقد تم إعداد ثلاثة أوراق رئيسية وتوزيعها على المشاركين ، كما التقى اكثر من 30 خبير يمثلون جوانب اقتصادية مختلفة خلال شهر ابريل 1993 لمناقشة هذه المواضيع . وقد جمعت الاوراق الاساسية ، والمدخلات المحورية وكلمات الافتتاح وتقارير اللقاءات في تأليف بعنوان : « العجز والدين : وقائع الندوة » صدر باللغتين الانجليزية والفرنسية . ويمكن الحصول على نسخ مجانية من هذا التأليف بالاتصال بمكتب المراقب العام للكندا . ■

❖ استجابة للاهتمام العام المتزايد بقضايا المحيط ونظرًا لندرة أدلة التوجيه التي يمكن الاعتماد عليها لمعالجة المسائل المتعلقة بالمساءلة في مجال النفقات البيئية ، ونسبة الديون ، والكشف عن المعلومات ، بادر المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين بإنشاء مجموعة دراسية تتولى التحقيق حول هذا الموضوع واعداد تقرير بشأنه . وتم نشر نتائج عمل المجموعة الدراسية في تقرير الابحاث : « النفقات البيئية و الدينية . المسائل المتعلقة بالمحاسبة والتقارير المالية » . وتحدد هذه الدراسة إلى مناقشة حاجة المجموعات الإستهلاكية إلى المعلومات ، وإلى التقدم باقتراحات فيما يتعلق بالمساءلة في مجال الاجراءات البيئية داخل اطار التقرير المالي القائم فعلاً ، تتولى لجنة معايير المحاسبة النظر فيها لاحقاً . ويتضمن التقرير جملة من التعريف ، كما يشمل مواضيع تتصل بالنفقات البيئية ، والديون ، واتلاف الموجودات ، والكشف عن المعلومات . وقد أدرجت تفاصيل المناقشات في الفصل التالي : تحديد نفقات الاجراءات البيئية والخسائر ، (النفقات البيئية ، تحويل الفوائد الى رأس المال ، والتکاليف ، وحجم الديون والالتزامات في مجال البيئة) والإقرار والقياس ، واتلاف الموجودات الناجم عن الاعتبارات البيئية ، والكشف عن حجم النفقات في مجال البيئة والتدابير والالتزامات والسياسات المحاسبية ، والكشف عن النفقات او الخسائر المحتملة في مجال المحيط . ويتضمن الدالة الى جانب ذلك قائمة مرجعية مفيدة جداً . ويمكن الحصول على نسخ من هذه الدراسة المتوفرة باللغتين الانجليزية والفرنسية بسعر 34.50 دولاراً كندياً ، اضافة الى 10 % تكلفة الشحن ، وذلك من المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين :
M5V342 227 Wellington Street West, Toronto ,Canada

❖ ❖ ❖ ❖

❖ اصدر كريستيان داشيماكار تأليفاً يحمل عنوان " محكمة المحاسبات " في اطار سلسلة دراسات دائرة التوثيق الفرنسية ، التي تختص بدراسة عمل المؤسسات الحكومية . ويفصّل التأليف عمل محكمة المحاسبات من أجل تبسيط فهم طبيعة وظائف هذه المؤسسة . ويتضمن الكتاب الى جانب ذلك مقارنات مع بعض المؤسسات الاجنبية الأخرى ، وتشمل فصول التأليف مناقشات حول الخلفية التاريخية لمحكمة المحاسبات ، وبنيتها التنظيمية وصلاحياتها ، والرقابة والحسابات الادارية ، والقواعد العامة للتدقيق ، ومجالات الرقابة وخاصيات كل منها وانشطة الادارة الفعلية ، والغرامات الناجمة عن تأخير انجاز الاعمال والتقارير العامة ، والعلاقة بين محكمة الحسابات وغرف الرقابة الجهوية والهيئات المتعاونة معها . يمكن الحصول على نسخ من هذه التأليف المتوفر باللغة الفرنسية من دائرة التوثيق الفرنسية 29 Quai Voltaire, 7534, Paris بـ 110 فرنك فرنسي للنسخة

اے بار الان تو سای



وتناولت المناقشات المتنوعة المسائل العملية والبرمجية ، كما أتاحت
للوحد المصري فرصة اللقاء المباشر بموظفي مكتب الحاسبة العامة الذين
سهروا على تنظيم الأنشطة المتعلقة بخدمات الترجمة ، واعداد البرامج
والوثائق المتصلة بها ، فضلا عن خدمات الحجز والنقل ومساعدة ضيوف
المؤتمر . وتحت الى جانب ذلك مناقشة المواضيع المتصلة بادماج عمل
اللجان الدائمة للانتوساي في برنامج المؤتمر ، وهو مفهوم تم تبنيه خلال
مؤتمرات سنة 1992 ، المصادقة على العمل به خلال مؤتمر 1995 .

وغير مسؤولو مكتب المحاسبة العامة عن ارتياحهم لما اتاحه هذا اللقاء من فرص لتبادل الخبرات مع ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات، ومؤكدين على استفافتهم من مثل هذه اللقاءات التي تمت مع ممثلي الاجهزة المستضيفة للمؤتمرات السابقة لدى إعداد مؤتمر الانتوساي ١٩٩٣.

للحصول على معلومات إضافية حول مؤتمر الانتساوي الـ XV ، يمكنكم الإتصال بأمانة المؤتمر الـ XV ، الجهاز المركزي للحاسبات بجمهورية مصر ، شارع العروبة ص . ب . 11789 ، هي مدينة نصر القاهرة ، جمهورية مصر العربية ■

لقاء ممثلي المبازين المستفيدين المؤتمري الافتراضي
النقضي والمقيل، قصص تبادل الآراء والخبرات

الى تنظيم مؤتمر الانتوساي سنة 1992 . وقد تناولت اللقاءات التي استغرقت ثمانية ايام جميع الجوانب المتعلقة باستضافة المؤتمر .
على تنظيم مؤتمر الانتوساي سنة 1992 . وقد تناولت اللقاءات التي
يليو 1993 لقاءات مكثفة بموظفي مكتب المحاسبة العامة الذين سهروا
الا XV للانتوساي التابعة للجهاز المركزي للمحاسبات ، خلال شهر
كانت للسيدتين سامية لبيب ونيفين عباس ممثلي لجنة التخطيط للمؤتمر
لمناقشة المسائل المتعلقة بالاعداد للمؤتمر والتخطيط لسير اعماله . وقد
1995 بمسؤولين من مكتب المحاسبة العامة بالولايات المتحدة الامريكية
للمؤتمرا XV للانتوساي المزمع عقده بالقاهرة خلال شهر اكتوبر
الى التقى ممثلو الجهاز المركزي للمحاسبات بمصر ، الجهاز المستضيف



التحق مثلوا المهابزين العري والامر يكى لثاقبة المائل التعلة بموقعي
سنة 1992 و 1995 . ويظهر على الصورة من الشال الى اليدين ،
السيدة مارشا بارلز ، والسيد ميلتون سركولار ، والسيدة لين
ديكس ، والسيد تشارلز بروشر والسيد بتر اليفرس والسيد لاري
وود .

سيتضمن العدد القادم من المجلة تقارير حول الاجتماعات التي عقدت بها لجنة الرقابة باستغاثة البيانات المعاينة آلياً بحسب للرقابة على الدين العام التابعة للإنترباسي ، وكذلك تقارير اهتمارية حول أنشطة ست جماعة أخرى من الجماعات الدائمة للإنترباسي وهي تواصل أعمالها استعداداً للوئام الإنترباسي الـ XV .

